

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والخمسون



الجلسة العامة ٤١

الأربعاء، ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد غورياب (ناميبيا)

سرورنا البالغ أن نائبة رئيس مجلس الشيوخ في البرلمان الهندي قد انتخبت بوصفها أول امرأة تترأس الاتحاد البرلماني الدولي في تاريخه الذي يبلغ عمره ١١٠ سنة.

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

البند ٢٧ من جدول الأعمال (تابع)

إن نص مشروع القرار هذا قد أعدته على نحو مشترك وفود الدول الأعضاء في اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الدولي. وأرى أنه يتمتع بدعم غامر، كما يتضح من عدد الوفود التي شاركت في تقديمه، وهو ما يمثل أعلى مستوى من المشاركة على الإطلاق. إضافة إلى ذلك، أعلنت الدول التالية أنها أصبحت ضمن المشتركين في تقديم مشروع القرار: إريتريا، وأستراليا، والسلفادور، وسوازيلند، وموريتانيا، لتبلغ جملة المشاركين في التقديم ١٣٨ بلداً.

التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي

تقرير الأمين العام (A/54/379)

مشروع القرار (A/54/L.9)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لممثل

الهند ليعرض مشروع القرار A/54/L.9

إن الأمين العام، في تقريره المقدم إلى الجمعية العامة، يسلط الضوء على تكثيف التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي في عدة مجالات. ويرحب التقرير أيضاً بشكل خاص بالتقدم المحرز في التحضير لمؤتمر رؤساء البرلمانات الوطنية، المقرر عقده في مقر الأمم المتحدة في الفترة من ٢٠ آب/أغسطس إلى ١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، بالاقتراح مع جمعية الألفية. ويسعدنا أن نلاحظ أن ممثل الأمين العام ظل يشارك بانتظام في اجتماعات اللجنة التحضيرية لعقد أول

السيد شارما (الهند) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أتولى بالنيابة عن وفود البلدان الـ ١٣٣ القرار الوارد في الوثيقة A/54/L.9.

لقد تكلمنا في السنة الماضية عن العمل الهام الذي يجري الاضطلاع به في الاتحاد البرلماني الدولي، وعلى الصعيد الوطني في الهند، من أجل تمكين المرأة وتصحيح حالات عدم التوازن بين الجنسين. ومن ثم فإن من دواعي

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

والسياسية لا يمكن أن يدوم طويلا على الإطلاق".
(SG/SM/6881).

إن الاتحاد البرلماني الدولي يتولى قضية قطاع كبير من البشرية لا يستفيد من العولمة، وقد ناقش في المؤتمر الأخير في برلين ضرورة تنقيح النموذج المالي والاقتصادي العالمي الراهن، واتخذ قرارا نادى فيه بطرح مبادرات خاصة من أجل البلدان المتخلفة المطحونة بالديون.

والتعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي يمتد الآن ليشمل عدة وكالات متخصصة وهيئات في منظومة الأمم المتحدة. ويسرنا أنه خلال السنة الماضية أبرم اتفاق تعاون بين الاتحاد البرلماني الدولي ومنظمة العمل الدولية، كما أبرمت مذكرة تفاهم مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، مما يفتح قنوات جديدة لدعم عمل منظومة الأمم المتحدة من جانب البرلمانات الوطنية.

وخلال السنة الماضية أيضا، واصل الاتحاد البرلماني الدولي النظر في مسائل مثل نزع السلاح، والسلم العالمي، والتنمية الاجتماعية، والبيئة، والسكان، والمساواة بين الرجل والمرأة، التي تمثل مجالات هامة في عمل الأمم المتحدة. وقد دعم الاتحاد مؤتمرات الأمم المتحدة ومؤتمرات القمة التي عقدها في الماضي، وسيظل يدعمها في المستقبل، وذلك بتنظيم اجتماعات متخصصة للبرلمانيين بشأن مواضيعها. وهو يعتزم، من جملة أمور، عقد اجتماع مشترك مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) في وقت متأخر من هذه السنة بشأن المرأة والديمقراطية، فضلا عن اجتماعات تفاعل ثلاثية في سياق عمليتي استعراض الخمس سنوات لتنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة.

والصورة الإيجابية التي رسمتها بإيجاز تظهر إمكانات التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي. وهناك تماثل أساسي في النهج، وتقارب في الأعمال، والأمر الأهم، هناك تطابق تام في الأهداف بين المنظمتين. ولهذا السبب فإن مشروع القرار، إذ يشير في ديباجته إلى القرار ١٣/٥٣ المؤرخ ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، يحيط علما مع التقدير بالأنشطة التي اضطلع بها الاتحاد البرلماني الدولي خلال العام الماضي دعما للأعمال التي تقوم بها الأمم المتحدة في ميادين

مؤتمر من نوعه لرؤساء البرلمانات في العالم. ونشاطات الأمين العام أملة في أن يصبح هذا المؤتمر معلما رئيسيا في الجهود الرامية إلى تعزيز تفهم الشعوب للأمم المتحدة ودعمها لها عن طريق ممثليها المنتخبين.

إن الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي يشتركان في شواغلها إلى حد بعيد. وترجع العلاقة بينهما إلى وقت إنشاء الأمم المتحدة الذي اضطلع فيه الاتحاد بدور هام. وكما قال رئيس الجمعية العامة وهو يخاطب اجتماع البرلمانيين قبل سنتين:

"إن الاتحاد البرلماني الدولي، بعضويته وأنشطته اللتين تسموان فوق معتقدات الأعضاء السياسية والثقافية والدينية وفوق الواقع الاقتصادي، يحتل موقعا مثاليا للاضطلاع بدور بناء في سعينا المشترك لإيجاد حلول عملية للمشاكل التي تواجه دولنا وشعوبنا". (GA/SM/115)

واليوم، ونحن في السنة العاشرة بعد المائة لإنشاء الاتحاد البرلماني الدولي، وقد بقيت بضعة أسابيع فقط على حلول القرن المقبل، يجب أن نقم إنجازاتنا الماضية، وفي ضوء ذلك، ينبغي أن نحدد مسارا للعمل في المستقبل لإكمال جدول الأعمال الذي لم ينته ولمواجهة التحديات الجديدة والناشئة.

ومن بين المهام ذات الأولوية الماثلة أمام الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي اليوم ضرورة تعزيز تنمية البلدان النامية في عالم يتسم بالعولمة. ويجب أن نعمل لجعل العولمة منصفة، وذات قاعدة عريضة، وتحلّى بالاهتمام الأخلاقي حتى تستجيب لتطلعات الجميع ولا تؤدي إلى تهمة أي فرد. ويتمثل أحد الآثار الظاهرة الناجمة عن العولمة في تزايد التهميش. وقد تحدث الأمين العام نفسه عن ذلك. وقال في ملاحظاته التي أدلى بها في دافوس في هذه السنة:

"إن العولمة حقيقة واقعة من حقائق الحياة. بيد أنني أعتقد أننا بخسنا من تقدير هشاشتها ... وانتشار الأسواق يتجاوز كثيرا قدرة المجتمعات ونظمها السياسية على التكيف معها، ناهيك عن قدرتها على توجيه مسارها. ويعلمنا التاريخ أن عدم التوازن هذا بين المجالات الاقتصادية والاجتماعية

السلم والأمن، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والقانون الدولي وحقوق الإنسان، والديمقراطية، والحكم الرشيد، وقضايا الجنسين.

علاوة على ذلك، يرحب مشروع القرار في منطوقه بالتأييد المقدم إلى الأمم المتحدة ويعرب عن الأمل بأن يزداد تعزيز وتدعيم التعاون بين المنظميتين في الألفية الثالثة. وهو يرحب أيضا بالمعلومات الواردة في تقرير الأمين العام بخصوص الأعمال التحضيرية لعقد مؤتمر رؤساء البرلمانات الوطنية ويطلب إلى الأمين العام أن ينظر في إمكانية دعوة الاتحاد البرلماني الدولي إلى تقديم تقرير عن نتائج ذلك المؤتمر إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والخمسين - جمعية الألفية - وأن يقدم تقريراً عن ذلك.

ويطلب مشروع القرار، في الفقرة ٤ من منطوقه، إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والخمسين تقريراً عن مختلف أوجه التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي. وأخيراً، يقرر مشروع القرار في الفقرة ٥ من المنطوق أن يدرج في جدول الأعمال المؤقت للدورة الخامسة والخمسين للجمعية العامة البند المعنون "التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي".

في الختام، نظراً لأن مشروع القرار الذي عرضته توا ليست له آثار مالية على الميزانية البرنامجية، فإنني أود أن أقترح، بالنيابة عن مقدميه، أن يعتمد بتوافق الآراء.

اسمحوا لي بأن أخرج عن نص بياني المطبوع لأعرب عن تعازينا العميقة واحساسنا بالصدمة لشعب أرمينيا بمناسبة وفاة رئيس الوزراء، ورئيس البرلمان والعديد من أعضائه، الذين اغتالهم اليوم أفراد مسلحون داخل مبنى البرلمان، وأن أدين ذلك العمل الخسيس المروع.

السيدة بوسيتش (كرواتيا) (تكلمت بالانكليزية): في البداية أود أن أعرب عن تحياتي الخالصة لجميع الحاضرين في هذه الجلسة، كما أعرب عن تقدير لي لإتاحة الفرصة لي للتكلم عن التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي.

إن كرواتيا، التي أمثلها - وهي بلد من أوروبا الوسطى ومن بلدان البحر الأبيض المتوسط أيضاً -

ما فتئت منذ انضمامها إلى الاتحاد البرلماني الدولي في عام ١٩٩٢ تحضر جميع مؤتمراته العادية وأيضاً معظم مؤتمراته المتخصصة، وتقوم بدور نشط في المناقشات التي تجري حول معظم المسائل المتعلقة بالأحداث الجارية في العالم. وشارك برلمانينا أيضاً في عمل مختلف اللجان، بما في ذلك لجنة التنسيق لاجتماع البرلمانيات. وأود أن أذكر أن هذه كانت عملية تثقيفية مستمرة بالنسبة لنا.

ويقوم الاتحاد البرلماني الدولي بتنويع مجالات أعماله وأنشطته وفقاً لأكثر المسائل والمطالب الإنسانية إلحاحاً عشية الألفية الجديدة. ومع أن القرارات، والإعلانات والتوصيات التي يتخذها المؤتمر البرلماني الدولي ليست ملزمة لأعضائه الذين يبلغ عددهم ١٢٨ عضواً، فإنها تمثل أفضل ما يمكن أن يسفر عنه الفكر والممارسة السياسيان المعاصران، وهي تعكس ذخيرة من المعرفة ومجموعة من المواد المرجعية التي يمكن أن يلجأ إليها البرلمانيون وفقاً لاحتياجاتهم المحددة أو العامة.

ودور الاتحاد البرلماني الدولي بصفته منظمة تمارس وتعزز وتشجع الدبلوماسية البرلمانية في مناطق الأزمات المحتملة ذو أهمية قصوى. وأود أن أذكر عدة أمثلة فقط، لها أهمية خاصة للجزء الذي نعيش فيه من العالم. لقد كان الاتحاد البرلماني الدولي سريعاً في التنبؤ بتتابع الأحداث ورصدها في أعقاب تفكك يوغوسلافيا السابقة وظهور سلوفينيا وكرواتيا بعد الانتخابات الديمقراطية الأولى التي عقدت في هاتين الدولتين المجاورتين. وفي ذلك الوقت، قاد السيد أنديرس جونسون، الأمين العام الحالي للاتحاد البرلماني الدولي بعثة لتقصي الحقائق إلى المناطق المعنية ورأى بالفعل بنفسه المناطق المحتلة من كرواتيا، والمشردين في مخيمات اللاجئين الكرواتية.

وراقب الاتحاد البرلماني الدولي أيضاً الانتخابات التي أجريت في الديمقراطيات الجديدة في جميع أنحاء العالم. كما راقبت لجنته الخاصة بحقوق الإنسان الممارسات في مناطق شتى في كل أنحاء العالم حيث توجد ديمقراطيات ضعيفة، بما في ذلك الممارسات ضد المناوئين السياسيين، وقد دعي للمساعدة في العديد من الحالات المضطربة.

وكانت لجنة الشرق الأوسط نشطة جداً في أوقات مختلفة، وشهد فريق وسطائها لقبرص مؤخراً تطورات

ورغبة في تعزيز السلم والأمن، وقّعت كرواتيا معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وهي مستعدة للعمل في سبيل القضاء على جميع الأسلحة النووية. وقد كنا من بين الدول الأولى التي انضمت إلى اتفاقية أوتاوا بشأن حظر استخدام وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام. وتبذل كرواتيا كل جهد ممكن لضمان الامتثال التام لهذه المعاهدة، وذلك لأنه بعد الحرب العدوانية ضد بلدنا، أصبحت الألغام الأرضية تمثل واحدة من أهم المشاكل التي تواجهها كرواتيا. فهي تقتل أو تشوه الأفراد على أساس يومي تقريبا وتمنع المزارعين من العمل على أراضيهم، وعلاوة على ذلك فإنها تمنع اللاجئين والمشردين من العودة إلى ديارهم في أمان.

وفيما يتعلق بعملية مؤتمر الأمن والتعاون في منطقة البحر المتوسط، لكرواتيا اهتمام خاص بسبب مركزها الجغرافي - السياسي، من بين عوامل أخرى. ونعتقد أن هذا المؤتمر - في ضوء أهميته بكل جوانبها العديدة والمتنوعة - يستحق دعما أكبر، بما في ذلك الدعم الإداري على النحو المتوخى والموضوع في فالييتا، بمالطة، أو أي دعم عملي آخر.

وفيما يتعلق بالولايات التي يواجهها عالم اليوم، مثل المشكلة العالمية للمخدرات، والإرهاب، والرشوة، والفساد، وأعمال السخرة للأطفال، وبغاء الأطفال، وسائر أشكال سوء معاملة الأطفال والاتجار غير المشروع بالأسلحة، بأنواعها، تتخذ كرواتيا موقفا حازما جدا تجاه كل هذه الولايات وهي تكافحها بعزم وطيء.

إنني لم أذكر إلا أهم المواضيع التي تشغل الاتحاد البرلماني الدولي. ولما كانت كل هذه القضايا تجري معالجتها من جانب كل من الاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة بالطرق الخاصة بكل منهما، فيبدو من الحكمة والمنطقي أنه يمكن للمنظمتين أن تحسنا هذه القضايا بصورة أكثر فعالية وسرعة لو حشدتا قواهما معا.

ولهذا، أود أن أعرب عن تقديري للتعاون المتنامي بصفة مستمرة بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي، وأن أكرر اعتقادي الراسخ بأن هذا التقليد سيزداد توطيدا وتعزيزا، ونحن نجابه تحديات الألفية الثالثة. ويعد الاتحاد البرلماني الدولي، بوصفه أعرق وأكبر تجمع للبرلمانيين في العالم، مصدرا فوق العادة للتمثيل

إيجابية في مجال اهتمامه الرئيسي. وهناك تطور إيجابي وقع مؤخرا، هو اجتماع البرلمانيات التابع للاتحاد البرلماني الدولي، الذي يحظى باعتراف وأهمية متزايدة. ومما يدعو للسرور أنه يشهد على ثقة المرأة المتزايدة بالنفس وإصرارها على تطبيق الوسائل والأدوات الضرورية لتحسين حالتها على نطاق عالمي.

وتعتبر قضايا المرأة وحقوقها من نواحي كثيرة قضايا للرجل أيضا، ولكن المرأة لا تراها غالبا إلا من زاوية مختلفة تكون عملية أو واقعية أكثر وتمكين المرأة يعني تمكين الإنسانية. إن السيدة هبة الله، رئيس مجلس الاتحاد البرلماني الدولي التي انتخبت مؤخرا، يمكن بالتأكيد أن تكون موجهة مخلصه ترشدنا في هذا الاتجاه، حيث أنها حددت مهمة الاتحاد في مؤتمره الـ ١٠٢ الأخير على أنها مهمة يضطلع بها اتحاد لحفظ الديمقراطية من ذوي الضمائر الحية.

وإنه لتطور إيجابي حقا أن يتعاون الاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة في جهودهما. وبالتالي فإن الأمم المتحدة تكتسب بعدا برلمانيا يمكن أن يساهم إلى حد كبير في مكانتها ومصداقيتها، وكذلك في المساعدة على تهيئة الرأي العام عن طريق الممثلين المنتخبين بواسطة الشعب ومن أجل الشعب.

اسمحوا لي بأن أعلق بإيجاز عند هذه النقطة على بعض الإجراءات والأنشطة الأخرى للاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة التي حظيت بموافقة وتأييد كرواتيا القوي. ويتطلع رئيس البرلمان الكرواتي إلى الاشتراك في مؤتمر رؤساء البرلمانات الوطنية المقرر عقده في هذا المبنى في أواخر صيف عام ٢٠٠٠. وقد حضر مؤتمرات أوروبية مشابهة، مثل مؤتمر رؤساء برلمانات الدول الأعضاء في مبادرة أوروبا الوسطى، ومؤتمر أعضاء مجلس أوروبا، وهو يجد دائما تلك التبادلات داعمة وملهمة على حد سواء. ونأمل أن يوفر مؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي لرؤساء البرلمانات الوطنية نظرة أكثر اتساعا.

وفيما يتعلق بتأييدنا للمحكمة الجنائية الدولية، ترى كرواتيا أنه ينبغي ألا يعفى أحد من تحمل المسؤولية عن أية أعمال أو أفعال ارتكبت ضد الإنسانية أو جرائم حرب أو أي جرائم أخرى تقع في نطاق اختصاص المحكمة الجنائية الدولية.

ومع ذلك، فإننا نشعر بعد أن تكلمنا مع عدد من الممثلين من البرلمان النرويجي، وبعضهم موجود هنا اليوم، أن هناك تأخر في تنفيذ هذا الاتفاق. ومن الحجب التي قدمت في هذا الصدد أنه إذا كان للاتحاد البرلماني الدولي أن يتخذ موقفا واضحا إزاء القضايا الرئيسية المعاصرة، فسيتعين عليه أن يكفل تحويل مختلف الآراء المعرب عنها في مؤتمراته إلى برامج عمل هادفة.

وترحب حكومة بلادي بالخطوة التي تستهدف عقد مؤتمر لرؤساء البرلمانات الوطنية في هذه القاعة في العام المقبل بالاشتراك مع جمعية الألفية. ونتطلع إلى نتائج هذا المؤتمر ونؤيد اقتراح دعوة الاتحاد البرلماني الدولي إلى رفع تقرير عن مناقشاته إلى جمعية الألفية.

ونرجو أن يتيح هذا المنعطف فرصة لكل من المنظمين لمواصلة تطوير التماثل البنّاء بينهما من حيث دراسة التحديات العالمية المعاصرة ومن حيث تشكيل استجابات لهذه التحديات أيضا.

السيد الحشاني (تونس) (تكلم بالفرنسية): إن نظر الجمعية العامة كل عام في التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي يدلل على اهتمام المجتمع الدولي بما يمكن أن يسهم به هذا التعاون في تحقيق مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

وتقرير الأمين العام عن هذا البند (A/54/379)، الذي نشكره عليه، يصف المجالات المتنوعة للأنشطة التي يمكن أن يكون تعاون الاتحاد البرلماني الدولي مفيدا فيها. وفي العام الماضي، نظر برلمانيو بلداننا، من خلال منظماتهم، وهي ذلك الاتحاد، في القضايا التي تهم الأمم المتحدة، مثل نزع السلاح، في مجال نزع السلاح النووي والألغام الأرضية المضادة للأفراد، وتعزيز احترام القانون الإنساني الدولي، والنهوض بالديمقراطية وحقوق الإنسان، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وأثناء العام الماضي أيضا، كرس الاتحاد البرلماني الدولي اهتماما خاصا للمشاكل الموجودة في مختلف أنحاء العالم، مثل الحالة في الشرق الأوسط. وفي هذا الصدد، أيد مبادرة اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف من خلال اشتراك رئيس مجلس إدارة الاتحاد في المؤتمر الدولي لبيت لحم ٢٠٠٠، الذي عقد في شباط/فبراير ١٩٩٩ في روما. كما أعرب عن تأييده لمشروع بيت لحم ٢٠٠٠ في مؤتمر الاتحاد

الديمقراطي، ومن المؤكد أنه يستطيع أن يدعم آليات الرقابة الديمقراطية في الأمم المتحدة.

السيد هنتغستاد (النرويج) (تكلم بالانكليزية): يشر فني أن متاح لي هذه الفرصة لمخاطبة الجمعية العامة بشأن هذه القضية الهامة المتعلقة بالتعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي. ومشروع القرار المعروض علينا في الوثيقة A/54/L.9 يؤيد بشدة مواصلة تدعيم التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي. والنرويج، بوصفها أحد المشتركين في تقديم مشروع القرار هذا، تثق في أن الجمعية العامة ستعتمده بتوافق الآراء.

ويمكن القول بصفة عامة إن الأمم المتحدة أدت عملها على أحسن وجه طيلة الـ ٥٠ سنة الماضية فيما يتعلق بالمواءمة بين مصالح الدول وتعزيز التعاون فيما بينها. ولكننا جميعا نعلم أن الأمم المتحدة تواجه مشاكل عديدة. والإصلاح الجاري في المنظمة دليل على ذلك. وإذا كان لنا أن نواجه المشاكل العالمية لعصرنا، فيجب أن نجري بعض التغييرات. والمفهوم الرئيسي للسياسة في القرن الحادي والعشرين سيكون الشرعية. فالشرعية تنبع من الديمقراطية، والديمقراطية تستند إلى ممثلي الشعوب، وهم برلمانيو العالم.

ولهذا تؤيد الحكومة النرويجية مقترحات الأمين العام للإصلاح، التي ستشرك البرلمانات مشاركة أكثر فعالية في أعمال الأمم المتحدة. ويعتمد التحقيق الكامل لإمكانات الأمم المتحدة على وجود علاقة سليمة مع البرلمانات وعلى المعطيات التي تتيحها لها. وفي هذا الإطار أيضا ننظر إلى إمكانات الاتحاد البرلماني الدولي. ويؤدي الدعم الذي يقدمه ذلك الاتحاد في مجالات مثل اتقاء الصراعات، وحقوق الإنسان، وتعزيز الديمقراطية التمثيلية إلى زيادة آثار وأهمية أنشطة الأمم المتحدة في هذه المجالات.

وسيوافقه الاتحاد البرلماني الدولي نفسه تحديات استراتيجية في جهوده الرامية إلى التأثير على السياسات العالمية في العقود القليلة القادمة. وسيكون أحد هذه التحديات إقامة العلاقة الواجبة مع الأمم المتحدة. ويمكن أساس التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد في الاتفاق الذي وقّعه المنظمتان عام ١٩٩٦. ويتيح هذا الاتفاق منهاجا مفيدا لمشاركة البرلمانات في أعمال الأمم المتحدة.

إن مشروع القرار المعروض علينا، والذي يقدمه بلدي ونأمل أن تعتمده الجمعية العامة، يطلب من الأمين العام أن ينظر في إمكانية تحقيق هذه الغاية.

السيد فيليبي باليسترا (سان مارينو) (تكلم بالانكليزية):
نظرا لأن هذه هي المرة الأولى التي تتاح لي الفرصة فيها لأخذ الكلمة خلال الدورة الرابعة والخمسين للجمعية العامة، فإنني أرجو أن تسمحوا لي يا سيدي بأن أهنئكم على انتخابكم، ونحن مقتنعون بأن الجمعية العامة ستتمكن، بفضل توجيهكم وقيادتكم، من تحقيق نتائج هامة.

وما فتئت جمهورية سان مارينو تدعم دائما تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي. ويتمثل أحد الشروط الرئيسية لتنفيذ مبادرات وقرارات الأمم المتحدة في المعرفة الأعمق من جانب برلماننا الوطنية بأنشطة منظمنا والوعي الأكبر بأهمية وظائفها. وفي حالات كثيرة يؤدي نقص المعلومات إلى تبادلات جدلية للآراء بين الأجهزة التنفيذية والتشريعية عن الأمور التي تتصل بالأمم المتحدة.

وترحب حكومة سان مارينو بقرار إنشاء مكتب اتصال للاتحاد البرلماني الدولي في نيويورك وتود أن تهنيئ مديره الذي عيّن حديثا السيد سانتياغو روميرو - بيريز. وسوف يمثل هذا التواجد في نيويورك مساهمة كبيرة في تعزيز التعاون بين المنظمتين.

كما أود أن أشكر الأمين العام على تقريره المعنون "التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي" (A/54/379)، الذي يعطينا صورة مستكملة وشاملة عن كيفية تنفيذ هذا التعاون الآن وفي المستقبل. ويسرنا أن نعترف بأن التعاون بين المنظمتين ازداد توطيدا في العام الماضي وامتد إلى قطاعات كثيرة من أنشطة الأمم المتحدة: تشمل المشاكل العالمية للمخدرات، والسلام والأمن، وحقوق الإنسان، والتنمية المستدامة، والتنمية الاجتماعية، وحقوق الطفل، والصحة، والبيئة.

ويشاطر بلدي وجهة النظر القائلة بأن مؤتمر رؤساء البرلمانات الوطنية، الذي سيعقد العام القادم في مقر الأمم المتحدة بالاقتران مع جمعية الألفية، سوف يمثل معلما في تاريخ التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي. ومن خلال هذا المؤتمر وعن طريق

البرلماني الدولي المعني بالأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط، الذي عقد في ليوبليانا، سلوفينيا.

وتعلّق بلادي أهمية خاصة على تدعيم الأمن والتعاون وتوطيدهما في منطقة البحر الأبيض المتوسط، وهي قضية تحتل مكان الصدارة في جدول أعمال الجمعية العامة. ولم تأل تونس جهدا في السعي إلى تحقيق هذه الأهداف، وهي تواصل العمل في هذا السبيل مع جميع شركائها في المنطقة. وترحب تونس، انطلاقا من اقتناعها في هذا الصدد، بالإسهام القيّم الذي قدمه البرلمانيون من خلال الاتحاد البرلماني الدولي في إطار مؤتمراته المعنية بالأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط، التي سيعقد ثالثها في آذار/مارس في عام ٢٠٠٠ في باريس.

والبرلمان التونسي - وواحدة من نوابه عضوة في اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الدولي بحكم منصبها كرئيسة للجنة التنسيق في اجتماع البرلمانيات - يضطلع بدور نشط في العملية التحضيرية لمؤتمر باريس، وبخاصة للمؤتمرات التحضيرية المواضيعية، وقد عقد أحدث هذه المؤتمرات في سلوفينيا، وعالج المسألة الهامة المتعلقة بالتعاون في تحديد الأسلحة في منطقة البحر الأبيض المتوسط بغية منع نشوب الصراعات في المنطقة.

وكما يذكر الأمين العام بكل حق في تقريره، فإن مؤتمر رؤساء البرلمانات الوطنية، المزمع عقده في مقر الأمم المتحدة في الفترة من ٢٠ آب/أغسطس إلى ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، سيكون معلما رئيسيا في الجهود المبذولة لتعزيز تفهّم الأفراد للأمم المتحدة ودعمهم لها من خلال نوابهم المنتخبين، وفي تحديد طرق أكثر كفاءة للإبلاغ عن قرارات الأمم المتحدة وتوصياتها على الصعيد السياسي الوطني بغية متابعتها متابعة فعالة. ونعتقد أنه يجب توجيه جميع جهودنا صوب هذا الهدف وصوب استكشاف السبل التي تؤدي إلى تدعيم العلاقات وتعميقها بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي.

ونعتقد أن جمعية الألفية التاريخية التي تعقد في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ تتيح للاتحاد فرصة لتقييم نتائج مؤتمر رؤساء البرلمانات الوطنية، الذي سيعقد قبل بضعة أيام من عقد جمعية الألفية نفسها.

إن المهمة الرئيسية لكل من الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي هي المحافظة على السلام وتعزيزه، ومنع نشوب الحروب وارتكاب الأعمال الوحشية حتى تستطيع الشعوب أن تمارس بحرية وبلا خوف حقوقها الإنسانية بما فيها حقوق الأقليات الوطنية بحيث يمكن أن تسود العدالة الاجتماعية. وإذني لعل ثقة من أن هذه المبادئ - حقوق الإنسان، وحقوق الأقليات الوطنية، والعدالة الاجتماعية - ستسود في القرون القادمة وتؤثر على حياة البشر. وبدونها لن يكون هناك سلام. وزيادة على ذلك فإنها تدعم التقدم الاقتصادي والاجتماعي.

وهكذا فإن الفريق الوطني الهنغاري للاتحاد البرلماني الدولي يؤيد الاتفاق الموقع من الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي في عام ١٩٩٦. وفي الأمم المتحدة تمثل البلدان بحكوماتها، بينما تمثل البلدان في الاتحاد البرلماني الدولي بشعوبها حيث أنه في البرلمانات تعمل الحكومة والمعارضة سوياً.

وللبرلمانيين مهمة تاريخية للنهوض بهذه الحقوق في بلدانهم، لأنهم يعملون بمشقة من أجل الكرامة البشرية التي لا يمكن بدونها لأي شخص أن يكون جزءاً من بلده. وللبرلمانيين أيضاً مهمة تاريخية تتمثل في تثقيف الشباب: فيجب أن يتعلموا في أقرب وقت حقوق الإنسان ولا سيما احترام حقوق الآخرين. ولا يمكنهم ممارسة حقوق الإنسان إلا بروح من الأخوة. ومن أهم المشاكل الأساسية التي تواجه العالم عدم احترام الناس لبعضهم البعض وعدم تصرفهم بروح الأخوة.

وتثبت الأمم المتحدة، والاتحاد البرلماني الدولي، والاتحاد الأوروبي، والبرلمان الأوروبي أننا نقترّب من بعضنا البعض بالعولمة.

لا يمكن لأي شخص أن يعزل نفسه عن الآخرين كما لا يمكن لأي دولة أن تعزل نفسها عن الدول الأخرى، ولا يمكن للأغنياء أن يعزلوا أنفسهم عن الفقراء، كما لا يمكن للآمنين أن يعزلوا أنفسهم عن غير الآمنين. وكل واحد منا مسؤول عمن سواه، ومسؤول أيضاً عن السلم. وأرى أن هذا ما تعنيه العولمة.

ومن ثم، ينبغي أن يكون الاتحاد البرلماني الدولي شريكاً سياسياً للأمم المتحدة، ويحددوني الأمل في أن تزداد هذه الشراكة قوة كل عام.

أعضاء البرلمانات الوطنية المنتخبين المشتركين فيه، ستكون لدينا الفرصة لزيادة تفهم الناس لأعمال الأمم المتحدة والحصول على دعم أقوى لهذه المنظمة. وتستطيع البرلمانات الوطنية كذلك أن تحدد إجراءات أكثر كفاءة لضمان المتابعة الأكثر فعالية لقرارات وتوصيات الأمم المتحدة على الصعيد الوطني.

وفي ميدان نزع السلاح، نحيط علماً مع التقدير، بالتشجيع المقدم في المؤتمر البرلماني الدولي المعقود في نيسان/أبريل ١٩٩٩ في بروكسل، إلى جميع البلدان للتوقيع والتصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والعمل نحو القضاء على الأسلحة النووية. كما نحيط علماً بقرار الاتحاد البرلماني الدولي، المعتمد في موسكو في أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ الذي يحث البرلمانات الوطنية على اتخاذ الخطوات الضرورية للشروع سريعاً في التصديق على اتفاقية أوتاوا المعنية بحظر استخدام وتخزين وإحتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام. إن اعتراف البرلمانات الوطنية بإنجازات الأمم المتحدة في ميدان نزع السلاح يعطي منظمتنا زخماً جديداً لأنه يشكل دليلاً على أننا نقترّب من أهدافنا.

وكانت سان مارينو أول بلد أوروبي يصادق على النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، وهكذا فإننا نرحب بتوصية الاتحاد البرلماني الدولي بالتوقيع والتصديق على ذلك الصك الدولي الهام بغية إدخاله حيز التنفيذ في وقت مبكر.

ومن بين الأنشطة المتعددة للاتحاد البرلماني الدولي، أود أن أركز على أهمية التعاون الذي وقّعه عام ١٩٩٩ مع منظمة العمل الدولية وهو يشكل أول مثال ملموس على تنفيذ ذلك التعاون. ويتضمن هذا التعاون تنظيم حملة مشتركة بين الاتحاد والمنظمة لاتخاذ إجراءات برلمانية لدعم التوقيع والتصديق والتنفيذ في وقت مبكر بالنسبة لاتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن حظر أسوأ أشكال تشغيل الأطفال واتخاذ إجراءات فورية للقضاء عليها. ولا يمكن القضاء على هذا البلاء إلا بإجراء تشريعي قوي وفعال.

السيد فارغا (هنغاري) (تكلم بالانكليزية): يُعرب الفريق الوطني الهنغاري للاتحاد البرلماني الدولي عن ترحيبه ودعمه للتعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي وكذلك لمشروع القرار المعروض على الجمعية العامة.

رئيس البرلمان، والسيد نارسييس كازال عضو البرلمان.

وأهداف وأعمال الأمم المتحدة أصبحت تعرف وتحلل على نحو أفضل. وقد مكّننا ذلك من زيادة المواءمة بين مناقشات الأمم المتحدة وتطلعاتها وبين تطلعات مجتمعاتنا المدنية، من خلال التفاعل المعزز مع ممثلي دولنا المنتخبين.

وفيما يزداد تعاوننا عمقا، فإنه يتسع ليشمل كل مجالات الأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة. ففي أيار/ مايو الماضي، وقّعت أيضا منظمة العمل الدولية والاتحاد البرلماني الدولي على اتفاق للتعاون. وبالمثل، ففي تموز/يوليه اتفق الاتحاد البرلماني الدولي ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان على مذكرة تفاهم. وتضاف هاتان الوثيقتان إلى اتفاق عام ١٩٩٦، والقصد منهما هو زيادة دعم البرلمانات الوطنية لمبادرات وإجراءات منظمة العمل الدولية ومفوضية الأمم المتحدة فيما يتعلق بالمعاهدات.

ومنذ البداية، كانت إمارة أندورا تحبذ كثيرا زيادة تبادل المعلومات بين الاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة. والمناقشات البرلمانية هي حجر الزاوية في نظام أندورا الدستوري. وجمعيتنا - الجمعية العامة - يرجع تاريخها إلى عام ١٤١٩؛ وهي من أقدم البرلمانات في العالم. وبينما تواصل التطور، فإنها تنعقد منذ إنشائها دون انقطاع. وبالنسبة إلى بلدي، يبدو من الطبيعي تماما - وفقا لما ينص عليه دستورنا - أن يكون ممثلو الشعب المنتخبون قادرين على ممارسة القيادة البرلمانية مع معرفة كاملة بالحقائق، ولكي يفعلوا ذلك، فإنهم بحاجة إلى الحصول على أكبر قدر ممكن من المعلومات المتاحة عن أنشطة حكوماتنا في مقر الأمم المتحدة.

وبالإضافة إلى ذلك، تدرك أندورا تمام الإدراك أن العديد من المبادرات الموضوعية التي تتخذها الأمم المتحدة تحتاج إلى المشاركة النشطة للبرلمانات إذا ما كان لها أن تصبح عالمية بحق. ويعرب بلدي عن تقديره الخاص للجهود التي يبذلها الاتحاد البرلماني الدولي ترويجا للتوقيع والتصديق على نظام روما الأساسي الذي أنشئت بموجبه المحكمة الجنائية الدولية. وفي هذا الصدد، أعلن رئيس حكومتنا خلال المناقشة العامة الأخيرة للدورة الرابعة والخمسين للجمعية العامة أن

أود أن أقول بضع كلمات عن هنغاريا. ففي العام القادم، ستحتفل الأمة الهنغارية بمرور ١١٠٠ عام على تأسيس بلدنا، ومرور ١٠٠٠ سنة على اعتناقنا المسيحية. وخلال هذه المدة، مررنا بالعديد من الأوقات العصيبة، وعانى الشعب كثيرا. ومع ذلك فمن حسن الحظ أن روح الحرية والاستقلال والكرامة الإنسانية ظلت باقية على قيد الحياة.

وكانت أكثر الفترات صعوبة هي تلك التي أعقبت الحرب العالمية الثانية عندما كانت هنغاريا خاضعة لاحتلال الاتحاد السوفياتي السابق، واحتملت ديكتاتورية الحزب الشيوعي الهنغاري. ولا بد لي من القول إنه كان أول نظام شهدناه في تاريخنا لم يستخدم قوته للسيطرة علينا فحسب، بل للتدخل أيضا في العمليات الذهنية للإنسان وفي نواياه وأنشطته. ولقد ناقشت الأمم المتحدة مسألة الإبادة الجماعية مرات عديدة، ولكنها للأسف وحتى هذا التاريخ، لم تناقش غسل الأدمغة الذي يلحق ضررا بالغًا بعقول البشر وعقول المواطنين وهوياتهم وشخصياتهم. بل إن الإنعاش من كارثة اقتصادية أسهل من إعادة إنسان دمرت هويته وشخصيته إلى حالته الطبيعية.

وقد أصبحنا الآن مستقلين وأحرارا، ويسعدني أن أبلغكم أننا في بلدنا لا نعرف الإرهاب السياسي. فهذا النوع من الحوادث قليل جدا في تاريخنا الذي يمتد ١١٠٠ سنة.

ومن ثم، فإننا ندعم بقوة التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي، كما نؤيد مشروع القرار المتعلق بهذا التعاون. ونأمل أن ينجح أعضاء البرلمان الهنغاري في تأدية رسالتهم التاريخية.

السيد مينوفايس - تريكل (أندورا) (تكلم بالفرنسية):
اسمحوا لي بداية أن أعرب عن خالص تعازينا لشعب أرمينيا على الأحداث الأليمة التي شهدتها اليوم.

في ١٩٩٦ وقّع الاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة على اتفاق للتعاون. وبعد ثلاث سنوات يمكننا أن نلمس بسهولة ثمار هذا التعاون. فهناك عدد متزايد من أعضاء البرلمانات الوطنية يحضر الاجتماعات التي تعقد في نيويورك. ويوجد بيننا اليوم من أندورا السيد ميكيل ألفاريز مارفاني نائب

أندورا بدأت عملية التصديق على النظام الأساسي. ونحن نشجع كل الدول على أن تفعل ذلك.

(تكلم بالانكليزية)

وقد اضطلع الاتحاد البرلماني الدولي بالعديد من الأنشطة الداعمة لعمل الأمم المتحدة خلال هذا العام المنصرم. فالالتزامات المختلفة التي تعهد بها الاتحاد البرلماني الدولي في مجال نزع السلاح عززت أهداف السلم والأمن لمنظمتنا، ولا بد من أن نشيد هنا بالاتحاد البرلماني الدولي لما قام به من أعمال للنهوض بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، واتفاقية أوتاوا المتعلقة بحظر الألغام المضادة للأفراد. وأندورا التي تنعم بالسلم منذ عام ١٢٧٨، وقّعت على المعاهدة، كما أنها طرف في الاتفاقية. وهي تسلم بضرورة أن يمارس الممثلون المنتخبون دورهم القيادي في الحث على الاعتماد المبكر للصكوك الدولية في مجال نزع السلاح.

إن البرلمانات الوطنية تشكل دعائم الديمقراطية النيابية. فهي، من خلال وجودها ذاته، ترمز إلى حكم الشعب بواسطة الشعب ومن أجل الشعب. وتعاونها المتزايد مع الأمم المتحدة من خلال الاتحاد البرلماني الدولي ليس من شأنه إلا النهوض بعملنا في سبيل جعل الديمقراطية نظاما عالميا لجميع الدول.

وسيكون من بين التحديات الأساسية في القرن القادم، بناء مؤسسات مستقرة في العديد من البلدان. ومن ثم، فإننا نرحب بأية اتصالات بين مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والاتحاد البرلماني الدولي بغرض إعطاء دفعة أخرى لقضايا الحكم الرشيد على كل المستويات. وتعرب أندورا أيضا عن تقديرها للتعاون المكثف بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي في مجال قضايا الجنسين. ونحن نتطلع إلى الاجتماع الثلاثي لممثلي البرلمانات والحكومات والمنظمات الدولية الذي سيعقد في حزيران/يونيه عام ٢٠٠٠ بمناسبة انعقاد الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين" المعروفة باسم "بيجين + خمسة".

(تكلم بالاسبانية)

وأندورا، مثلما فعلت في الماضي تشارك في تقديم مشروع القرار المتعلق بالتعاون بين الأمم المتحدة

والاتحاد البرلماني الدولي، والذي يعلن عن مؤتمر رؤساء البرلمانات الوطنية المقرر عقده بالاقتراع مع الدورة الخامسة والخمسين للجمعية العامة - الجمعية الألفية - في هذه القاعة ذاتها، في الفترة من ٢٠ آب/أغسطس إلى ١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. وما من شك في أن هذا المؤتمر سيكون رمزا للعلاقة القوية التي نشأت على مدى السنوات القليلة الماضية بين الأمم المتحدة وبرلمانات العالم من خلال الاتحاد البرلماني الدولي. ونجاح ذلك الاجتماع مكفول بفضل العمل الممتاز الذي اضطلعت به رئيسة مجلس الاتحاد البرلماني الدولي، السيدة نجمة هبة الله ممثلة الهند، وسلفها السيد ميغيل أنجيل مارتينيز، ممثل اسبانيا، والسيد أندريز جونسون، الأمين العام. وستشارك إمارة أندورا في مؤتمر رؤساء البرلمانات وستواصل تأييدها لإقامة روابط وثيقة بين الاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة.

السيدة إيميلتشيك (بولندا) (تكلمت بالفرنسية): إن الانتقال الوشيك من قرن إلى آخر ليس مجرد منعطف رمزي ناشئ عن مبادئ التقويم الغريغوري. فمع نهاية القرن العشرين نود أن نترك خلفنا إلى الأبد عصر الحروب العالمية الكبرى، والمحركة، وانقسامات العالم نتيجة للحرب الباردة، والعديد من الصراعات المحلية التي لا تقل بشاعة. وإذا أردنا أن تكون بداية الألفية بالنسبة للأجيال المقبلة رمزا للسلام والتنمية المتسقة بين جميع الأمم، فينبغي أن نتعلم كيف ننظر إلى مشاكل عالما من منظور مختلف. ويجب علينا، أولا وقبل كل شيء، أن نوجه الانتباه إلى النظام الراهن لأمن الدول.

إن نظام الأمن الدولي الذي نشأ في أعقاب الحرب العالمية الثانية لا يتسق كلية مع الواقع الراهن الذي نجد فيه أن معظم الصراعات تنشأ داخل الدول لا فيما بينها. ومن هنا نبع وعي متزايد بضرورة أن نستعرض أفكارنا بشأن السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وأن نعيد النظر في مبادئ القانون الدولي بروح جديدة. فلا يمكن أن يتحقق السلم والأمن الدائم في العلاقات الدولية إلا في ظل ظروف تحترم فيها حقوق الإنسان وحياته الأساسية.

وقد اتخذت الخطوات الهامة الأولى في هذا الاتجاه. والتدخل في كوسوفو وفي تيمور الشرقية لهو خير دليل على إدراك المجتمع الدولي للحتمية السياسية والأخلاقية للتصرف عندما تنتهك حقوق الإنسان. فسيادة الفرد وحقوقه يجب دائما أن تنعكس على نحو كاف في

القانون الدولي. ومع ذلك، لا يمكن أن نستخدم العمليات العسكرية ذرائع للهيمنة على دول أخرى.

والتطورات الحالية في النظام الدولي ينبغي أن تؤدي أيضا إلى إدراك عام متزايد بتكافلنا وبمسؤوليتنا المشتركة عن مصير العالم. وفي هذا السياق، ينبغي أن نفكر في مبدأ التضامن الدولي وضرورة التركيز عليه. وينبغي أن يتأصل هذا المبدأ فيما يعرف بأنه "ثقافة الوقاية".

والتعاون الاقتصادي والاجتماعي ينبغي أن يستهدف معالجة الاختلالات بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة. وينبغي أن نعطي للعولمة وجها إنسانيا. وينبغي أن يكون الكفاح ضد التهميش، وخلق فرص متكافئة لجميع البلدان نصب أعيننا، قبل كل شيء، عندما نصوغ توصيات تتعلق بالتعاون الاقتصادي والاجتماعي.

يتفق المجتمع الدولي على ضرورة إحداث تغييرات معينة في أداء الأمم المتحدة. ونحن نؤيد أفكار الأمين العام وجهوده في هذا الصدد. ونرى أن ذلك الإصلاح يجب أن يقوم على أساس قراءة جديدة لميثاق الأمم المتحدة وفقا لروح مشاكل العقد وتحدياته. وإصلاح مجلس الأمن هو أهم مسألة كثر النقاش حولها على نطاق واسع. ومن واجبنا أن نحسن فعالية وكفاءة عمله. فالمجلس، الذي تكبجه أحيانا اعتبارات سياسية مختلفة، لا يمكنه أن يتصل من التزاماته القانونية أو يعرقل عملية صنع القرار.

وعند المطالبة بإصلاح المؤسسات الدولية يجب ألا ننسى الدور المتزايد للدبلوماسية البرلمانية على المسرح الدولي. فهناك عدد متزايد من الدول يشرع في إقامة نظم برلمانية ديمقراطية. ويشارك البرلمانيون بدور متعاظم باستمرار في تطوير السياسة الدولية لدولهم. وهم يؤثرون في مواقف بلدانهم في وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى. وفي معظم الدول الديمقراطية يكون لهم تأثير حاسم في عملية إبرام وتوقيع الاتفاقات الدولية. كما أنهم يقيمون السياسات الخارجية لحكوماتهم؛ ويشاركون بنشاط في الحياة الدولية من خلال الاتحاد البرلماني الدولي والمنظمات البرلمانية الإقليمية الأخرى. والاتصال المباشر فيما بين البرلمانيين في جميع أنحاء العالم، وبصفة خاصة في إطار الاتحاد البرلماني الدولي، يمكن أن يساعد في منع الصراعات أو في إيجاد تسويات سلمية لها، ويمكن أن

يسهم في نشر مبادئ الديمقراطية والمساواة في الحقوق في جميع أركان العالم.

إننا نؤيد بضرورة التعاون القائم بين الاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة ووكالاتها. ونحن مقتنعون بأن تعزيز الصلات بين هذه المنظمات أمر لا غنى عنه لصالح جميع المجتمعات في العالم. وننتظر بأمل كبير مؤتمر رؤساء البرلمانات الوطنية الذي سيعقد في مقر الأمم المتحدة في عام ٢٠٠٠. فهذا التمثيل الواسع لأعلى السلطات في برلماننا سيبيّن أن البرلمانيين يحرصون حرصا عميقا على مصير العالم، وأنهم قادرون على الإسهام في حل أكثر المشاكل إلحاحا في كوكبنا.

السيد ويبسونو (إندونيسيا) (تكلم بالانكليزية): من دواعي الشرف والاعتزاز الكبيرين لوفدي أن يتكلم في المداولات الراهنة التي تجريها الجمعية العامة بشأن البند ٢٧ من جدول الأعمال المعنون "التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي". وبالنيابة عن البرلمانيين الإندونيسيين، أود أن أبلغ جميع الممثلين أن مشاركتنا في مناقشة اليوم تكتسي أهمية قصوى، لأن التعاون بين الأمم المتحدة التي تتكون من الدول، كأعضاء فيها، والاتحاد البرلماني الدولي الذي يمثل جوهر الدول القومية - وأعني شعوبها، أصبح ضرورة حتمية. ومع ذلك فنظرا للدور الهام والأنشطة الهامة التي تضطلع بها الجمعية الاستشارية الشعبية التي تتضمن، في نظامنا، مجلس النواب، والتي انتخب أعضاءها مؤخرا في انتخابات عامة عقدت في حزيران/يونيه الماضي، لم يتمكن البرلمانيون الإندونيسيين من حضور هذا الحدث.

وفي عصر ما بعد الحرب الباردة علّقنا آمالا كبيرة على إنشاء نظام عالمي جديد منصف يسوده سلم مستقر وأمن مشترك ورفاه عام. وهذا النظام الجديد يجب أن تكون جذوره متأصلة وراسخة في سيادة القانون ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وكذلك في التقاسم المنصف للمسؤولية، والالتزام المشترك بالتعاون والتضامن العالميين. ولكن، ونحن في عشية الألفية الجديدة، لم تتحقق تلك الآمال الكبيرة. فلا يزال العالم اليوم بعيدا عن أن ينعم بالسلام، والعدل والأمن. وأصبحت النزاعات التي تقترب من درجة الغليان، والصراعات، والقتل العرقي والتعصب الديني تشكل عقبات خطيرة أمام التفاهم والانسجام بين الدول والشعوب.

تُسهم إسهاما كبيرا في التعاون الدولي في الجهود الإنمائية.

ويحدونا الأمل في أن تمنحنا الألفية الجديدة زخما جديدا وقويا لتعزيز، بل ولتغيير، تصوراتنا، التي يمكن أن ترسم لنا الطريق المفضي إلى نهج جديدة موثوق بها وتحظى بقبول واسع، ليس فقط من قبل الحكومات، ولكن، وهذا هو أهم شيء، من قبل شعوبها نفسها.

ونحن في إندونيسيا ندرك مدى صعوبة هذا النوع من التغيير. واستجابة للآزمة المالية الآسيوية، وكذلك لآثارها الاجتماعية والسياسية، بدأنا في إصلاح مؤسساتنا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. ونقوم بسن قوانين جديدة؛ وتجريب وسائل جديدة لإتاحة أوسع فرصة لشعبنا للمشاركة في صنع القرارات التي تؤثر على حياته، ولتسوية أرض الساحة الاقتصادية، ولكسب ثقة شركائنا الأجانب. ونتيجة للانتخابات العامة التي أجريت في البلد، اعتمدت الجمعية الاستشارية الشعبية مؤخرا، في جملة أمور، مبادئ توجيهية جديدة للدولة، وانتخبت رئيسا جديدا ونائب رئيس للجمهورية.

والامتثال لالتزامات الاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة ولنظاميهما الأساسيين وميثاقيهما، من شأنه أن يسهم إسهاما كبيرا في إقامة نظام عالمي جديد خال من الحروب والفقر والظلم. وتحقيقا لهذه الغاية، يكتسب الحوار والمفاوضات أهمية حاسمة لتحقيق مصالحنا المشتركة. والعمل جهد الطاقة لتطبيق الديمقراطية على أساس المبادئ العالمية، وتنفيذ التغيير على الصعيد الوطني على أساس الخلفية الثقافية للبلد ومستوى تقدمه، من المسائل الحيوية لضمان التقدم في تحقيق رفاهية الشعب. وفي اعتماد هذه النهج يمكن للأمم المتحدة أن توفر المحفل الملائم في إطار نموذج للمشاركة والتمثيل المتساويين بين دولها الأعضاء، وكذلك بين وكالات الأمم المتحدة.

ختاما، ومع نسمة الأمل والتطلع الجديدة التي تهب على إندونيسيا، ومعظم بقية العالم، ونحن ندخل الألفية الجديدة، فإننا في إندونيسيا، نذرننا أنفسنا لبذل أقصى جهدنا عن طريق المشاركة النشطة في الاتحاد البرلماني الدولي، وفي الأمم المتحدة، وفي العلاقات القائمة بينهما، لتعزيز عمل ونتائج هاتين المنظمتين المتميزتين البارزتين، بغية جعل هذا العالم مكانا أفضل للعيش. ولذلك

وعلاوة على ذلك، فإن قوى العولمة الهائلة، التي يحفزها تقدم العلم والتكنولوجيا، بدلا من أن تعمل على توحيد الجنس البشري بشن هجمة عازمة وواعية على المشاكل المستمرة والمنظمة التي تواجه عصرنا، نجدها تستخدم على الدوام لتقديم مصلحة الأقوياء على الضعفاء، فتوسع بذلك الهوة بين العالمين المتقدم النمو والنامي. ومما يزيد المشكلة تعقيدا حالة الاقتصاد العالمي الذي يقف على حافة الركود سواء في البلدان المتقدمة النمو أو البلدان النامية. وعلاوة على ذلك، يبدو أن الآثار السلبية للآزمة المالية على الدول النامية أصبحت في الوقت الحالي مستعصية على الإصلاح. وسيطلب علاج هذه الحالة مجهودا ضخما وشاملا من جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك الجهات الفاعلة الاقتصادية الدولية الرئيسية والمؤسسات المالية. وعلى الرغم من ظهور دلائل مبكرة على الانتعاش الاقتصادي، فلا تزال أمامنا مسيرة طويلة على طريق إصلاح وإعادة تشكيل النظام الاقتصادي العالمي وتعزيز قدرة منظومة الأمم المتحدة على حفز التنمية والتعاون الدوليين.

وفي ضوء هذه الحقائق العالمية الملموسة التي لا يمكن إنكارها، ينبغي للتعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي، ولكل منهما خصائصه المتميزة، أن يزداد تعززا، بغية توحيد المجتمع الدولي وتوحيد كل دولة - قومية وشعبها. وتقرير الأمين العام السوارد في الوثيقة A/54/379، يركز الانتباه على أهمية هذا التعاون بين المنظميتين في ميادين تعزيز السلم والأمن والنهوض بالديمقراطية ومتابعة قرارات المؤتمرات الأخيرة المعقودة تحت إشراف الأمم المتحدة. وفي هذا السياق، وبالاتزان مع الجمعية الألفية، يرحب الأمين العام بالتقدم المحرز في الإعداد لمؤتمر رؤساء البرلمانات الوطنية، الذي سيعقد في مقر الأمم المتحدة في الفترة من ٣٠ آب/أغسطس إلى ١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠.

ونحن نرى أن الكفاح من أجل تهيئة بيئة مستقرة وآمنة يرتبط ارتباطا وثيقا بالنمو الاقتصادي والتنمية. ومنع الصراع وبناء السلام بعد انتهاء الصراع يصبحان بلا معنى إذا لم يمكن المجتمع من النمو، وخاصة فيما يتعلق بخفض الفقر والتخلف. وما زالت التوترات الاجتماعية والعرقية مستمرة في أجزاء كثيرة من العالم بسبب الافتقار إلى التقدم في هذه المجالات البالغة الأهمية. وفي هذا الصدد، يمكن لمواصلة المداولات داخل الاتحاد البرلماني الدولي وفيما بينه وبين الأمم المتحدة أن

والاتحاد البرلماني الدولي، استنادا إلى عملياته، ومن خلال البرلمانات الوطنية، يواصل تشجيع الحكومات على التصديق على معاهدات الأمم المتحدة واتفاقياتها وقراراتها الهامة، عملا على فض الصراعات الدولية على أساس سلمي. وإن البرلمانات، من خلال مناقشاتها، تعزز ثقافة الحوار والتسامح داخل حدودها الوطنية، وعلى الصعيد الإقليمي عن طريق برلمانات إقليمية مثل المحفل البرلماني في الجنوب الأفريقي التابع للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، وعلى الصعيد الدولي، عن طريق منظمات من قبيل الاتحاد البرلماني الدولي، والبرلمانات هي الأدوات المناسبة لتثقيف وإعلام المواطنين بصفة عامة، ولإيجاد ما يلزم في هذا السياق من فهم ودعم للمبادرات التي تنشئها الأمم المتحدة، مثل المحكمة الجنائية الدولية. وإنه لمن الأهمية بمكان تقديم الدعم للمحكمة، لأن من الواجب ألا يفلت الطغاة من أيدي العدالة. وأنتم تدركون جيدا، يا سيدي، أن البرلمان الناميبي قد سجل رسميا تأييده لهذه المبادرات جميعها.

واسمحوا لي أيضا أن اقتبس من كلمات الأمين العام الوثيقة الصلة بالموضوع، والتي أدلى بها عندما خاطب أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي قبل أمس، عندما قال:

"إن البرلمانيين يؤدون دورا فريدا في مساعدتنا على مواجهة هذه التحديات. وأنتم تمثلون الجسر المؤسسي الذي يربط بين الدولة والمجتمع المدني. وأنتم الصلة بين المحلي والعالمي. وأنتم معدودون ضمن الشركاء الحيويين للزمين لبناء صرح السلام".

ولذلك، فإنني أعتبر ذلك تحديا يتعين على البرلمانات الوطنية والبرلمانيين على الصعيد الوطني أن يستجيبوا له بشكل إيجابي، لا بمجرد رسم خطط عمل طويلة، بل باتخاذ إجراءات استجابة لنداء النفير الذي أطلقه الأمين العام.

وفي إطار جهودنا الرامية إلى تحقيق هذا الهدف، يستعد الاتحاد البرلماني الدولي بنشاط لمؤتمر رؤساء البرلمانات الوطنية، المقرر عقده بالاقتراع مع الجمعية الألفية. ونحن أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي، نأمل في أن ننجح من خلال ذلك المؤتمر، في تعزيز وتوطيد التعاون الهادف بين هاتين المنظميتين.

انضمت إندونيسيا إلى الوفود الأخرى في تقديم مشروع القرار A/54/L.9. ونحن نقوم حاليا بإجراء الاستعدادات للترحيب بجميع المشاركين في المؤتمر البرلماني الدولي الـ ١٠٤، المزمع عقده في الفترة من ١٥ إلى ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ في جاكارتا، إندونيسيا.

السيد تجيتنديرو (ناميبيا) (تكلم بالانكليزية): يشرفني عظيم الشرف أن أحاطب هذه الهيئة. بل إنها بحق للحظة أعتز بها على وجه الخصوص وتعزز بها ناميبيا، أن نراكم سيدي، تتراأسون هذه الهيئة. وهي لحظة تاريخية، لأنكم من هنا أطلقتكم النداء عاليا باسم شعب ناميبيا؛ وهنا نमितم مهاراتكم الدبلوماسية والسياسية للإقناع؛ وهنا أيضا تقودون الآن هذه الهيئة إلى القرن الحادي والعشرين. فتهانثنا لكم سيدي الرئيس.

إنني أقف لأتكلّم بشأن البند ٢٧ من جدول الأعمال، المعنون "التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي". ونحن نعيش في عالم سائر في طريق العولمة، ومع أن العولمة قد تكون عملية لا مناص منها، فإن علينا واجبا بأن نضمن أن تكون التغييرات مفهومة وأن توجه لدراء الأخطار المحتملة إلى أدنى حد، وخاصة بالنسبة لدول العالم الثالث الفقيرة. ونحن بحاجة إلى قبول حقيقة أن عملية العولمة تحدث في عالم شديد التفاوت بين الأغنياء والفقراء، وما تسمى بالبلدان المتقدمة النمو والبلدان المتخلفة النمو، وبين البلدان الشبعاة والبلدان الجائعة التي تسحقها الديون. ولذا فإننا بحاجة إلى إنشاء أجهزة جيدة التنظيم والتأسيس لتواكب سرعة الأحداث، وضمان أن تكون هذه الأجهزة متماشية مع المعايير المقبولة عالميا للعدالة الاجتماعية والمساواة للجميع. وفي هذا الصدد، فإن هيئة البرلمانات العالمية، أي الاتحاد البرلماني الدولي، يمكن أن يؤدي خدمة متميزة في توسيع وتشغيل برامج وأهداف الأمم المتحدة للمجتمع المدني في الألفية الجديدة.

وأود أن أشيد بكم، سيدي الرئيس، والأمين العام، السيد كوفي عنان، على الاهتمام الشخصي الذي أبديتهما بتعزيز وتعميق التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي. وبوسعي أن أؤكد لكم أننا في الاتحاد البرلماني الدولي سعداء للغاية، لأن هذا يمثل معلما رئيسيا بارزا على طريق جهدنا المبذول لإقامة تفاهم وتعاون أفضل على أساس رغبتنا في البقاء معتمدين على الموارد المحدودة التي يوفرها هذا الكوكب.

مرة أخرى التزامنا التام بأهداف المنظمة، وتصميمنا على القيام بدور فعال في صفوف المجتمع الدولي.

والاتحاد البرلماني الدولي، وهو المنظمة التي تضم في عضويتها ١٣٩ برلمانا، وتضم، كأعضاء منتسبين، خمس رابطات برلمانية دولية، له تجارب وخبرات واسعة في مجال الديمقراطية النيابية والحوار البرلماني العالمي. وليس ثمة شك في أن الاتحاد البرلماني الدولي لديه الكثير مما يقدمه للأمم المتحدة تعزيزا للسعي إلى إنشاء قرية عالمية أكثر ديمقراطية، ولذلك فإنه من دواعي السرور أن نلاحظ التقارب المتنامي بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي.

والاتحاد البرلماني الدولي، بوصفه منظمة تتألف من نواب يمثلون كلا من الحكومة والمعارضة في شتى أنحاء العالم - رغم أننا لم نعرف هذا في نيجيريا - يأتي معه بتفهم أوسع لطموحات واحتياجات الناس، وهو تفهم يتجاوز نطاق معظم الهيئات الدولية الأخرى. وإننا نؤمن بأنه كلما تعمقت الصلة بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي، كان هذا أفضل لصالح الناس العاديين في أنحاء العالم، لأن ما ينتج عن ذلك من شراكة وتلاقح للأفكار بين المنظمتين، سيساعد على التوصل إلى حلول أفضل لبعض المشكلات الجوهرية التي تواجه الإنسانية اليوم.

كما سرّ وفدنا لعلمه بما أحرزه الاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة من تقدم منذ الدورة الثالثة والخمسين للجمعية العامة، فيما يختص بتوطيد التعاون بين هاتين الهيئتين الهامتين. وإنه لمن الأهمية بمكان أن نلاحظ أن الاتحاد البرلماني الدولي قد أنشأ لجنة تحضيرية لمؤتمر رؤساء البرلمانات الوطنية المقرر عقده في الفترة من ٣٠ آب/أغسطس إلى ١ أيلول/سبتمبر سنة ٢٠٠٠، بالاقتران مع جمعية الأمم المتحدة الألفية. ويتوقع لهذا المؤتمر أن ييسر إحالة قرارات الأمم المتحدة وتوصياتها، عن طريق نواب البرلمانات الوطنية المنتخبين، إلى المواطنين العاديين في الدول الأعضاء بالأمم المتحدة، بطريقة تتمشى مع المثل العليا الديمقراطية التي تؤمن بها الأمم المتحدة.

وحسبما أعلن رئيسنا السيد أولوسغن أوباسانجو، فعلا في خطابه أمام الدورة الرابعة والخمسين للجمعية العامة في ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، فإن نيجيريا قد أكملت بنجاح عملية الانتقال إلى الديمقراطية، بدعم

وختاما، فإننا، في الاتحاد البرلماني الدولي، نتطلع إلى النجاح في تحقيق بُعد برلماني للأمم المتحدة. ونحن ممتنون بالغ الامتنان لما قدمتموه شخصيا، يا سيدي، وما قدمه الأمين العام من التزام شخصي بهذه المبادرة. وإنني آمل من صميم الفؤاد أن يصبح التعاون الجديد المرجو تحقيقه بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي حقيقة واقعة.

السيد أوي (نيجيريا) (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن حكومة جمهورية نيجيريا الاتحادية المنتخبة ديمقراطيا، وباسم شعب نيجيريا، أود أن أعرب عن تقديري للأمين العام على تقريره الموجز الشامل المتعلق بالتعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي. كما أود أن أشكر السفير كماليش شارما، ممثل الهند الدائم لدى الأمم المتحدة، على عرضه مشروع القرار الذي تشارك نيجيريا في تقديمه.

واسمحوا لي في هذا المنعطف أن أبعث برسالة عزاء باسم الوفد النيجيري إلى جمهورية أرمينيا على الحادث الفاجع المعلن لتوّه. وندعو الله أن ينزل سكينته على أرواح المؤمنين الذين رحلوا عن عالمنا.

واسمحوا لي أن أهني القوات المسلحة لإمارة أندورا على مناصرتها للديمقراطية منذ سنة ١٤١٩. وهذا شيء رائع ويجدر بجميع المسؤولين الأفارقة المعيّنين لشؤون الدفاع والشؤون العسكرية أن يلاحظوا أن من الأمور الحميدة أن يكون المرء غيورا في حراسة الديمقراطية. ومن دواعي فخر وفدنا أن يقف على هذه المنصة في الدورة الرابعة والخمسين للجمعية العامة بعد أن أنجزنا عملية التحول الديمقراطي، وقبلنا مرة أخرى في الاتحاد البرلماني الدولي عضوا كامل العضوية.

وليس من قبيل المصادفة، بل هي مشيئة الله، أن نقبل من جديد في هذا الوقت الذي تشغلون فيه، يا سيدي، منصب رئيس هذه الجمعية العظيمة. ونظرا للصلة الشخصية التي تربط نيجيريا بناميبيا، فإنني أهنيكم مرة أخرى. والواقع أن الجمعية الوطنية النيجيرية قد انضمت مرة أخرى إلى الاتحاد البرلماني الدولي في الدورة الخامسة والستين بعد المائة للمجلس البرلماني الدولي، المعقود في برلين في الفترة من ١١-١٦ تشرين الأول/أكتوبر سنة ١٩٩٩. ونحن نؤكد

إطار قانوني ملائم يسمح للمعارضة في البرلمان - بالرغم من أنه ليس لدينا هذا النوع من الترتيب في نيجيريا - بالمشاركة بدرجة أكثر اكتمالا في الحوار السياسي والاقتصادي الذي يؤثر على الشعب. ومن شأنها أيضا أن تؤذن ببداية عهد يسوده قدر أكبر من التسامح والتعاون بين الحكومات الوطنية وشتى المصالح السياسية في المجتمع. ونعتقد أيضا أن علاقات محسنة كهذه من شأنها أن تحقق الكثير فيما يتصل بالمساهمة في بناء الدولة والقضاء على الصراعات التي اتسمت بها السياسات المعاصرة في أفريقيا. وسوف تواصل نيجيريا، بصفتها عضوا مسؤولا في المجتمع الدولي، القيام بدورها في صون السلم والأمن الدوليين.

وترى نيجيريا أن مبدأ الديمقراطية العالمي وثيق الصلة أيضا بالأمم المتحدة. فمبدأ إنشاء الأمم المتحدة في عام ١٩٤٥، لم يشهد مجلس الأمن إصلاحا إلا في عام ١٩٦٥، حينما زاد العدد الأصلي للأعضاء من ١١ إلى ١٥ عضوا فقط، ويتألف هذا العدد من الأعضاء الخمسة الدائمين أنفسهم وأربعة مقاعد إضافية أخرى بحيث زاد إجمالي عدد الأعضاء غير الدائمين إلى عشرة. ولذلك، نرى أن إضفاء طابع الديمقراطية على مجلس الأمن أصبح الآن أمرا حتميا، لأن المجتمع الدولي الذي يخدمه المجلس يشهد في الوقت الحاضر تحولا يقضي إجراء تعديل في هيكل الأمم المتحدة. ونحن كبرلمانيين، نتابع باهتمام المناقشة الجارية حاليا بشأن إصلاح الأمم المتحدة. وثمة حاجة فعلية إلى إصلاح الأمم المتحدة، ونتوقع أن تخلص أعمال الفريق العامل المفتوح باب العضوية في وقت مبكر إلى نتيجة فيما يتصل بإضفاء طابع الديمقراطية الذي تدعو إليه الحاجة الماسة في الجهاز الرئيسي للأمم المتحدة، وهو مجلس الأمن.

واسمحوا لي أن أتقدم بنداء إلى الجمعية العامة الصديقة وإلى زملائي هنا. لقد دأبت حكومة أولوسغن أوباسانجو والجمعية الوطنية على بذل مساعي لاسترجاع أموالنا المكدسة في شتى المصارف الأجنبية. وليس بمستطاعنا أن نحقق الشيء الكثير، حسبما ذكرنا، ما لم تمدوا لنا يد العون بمبادرات مشفوعة بما يلزم من مساندة قانونية لفرقكم التنفيذي، لكي نحصل على هذه الأموال من شتى المصارف. وسوف يتحرك برلماننا في أقرب وقت للاتصال بكم، ولذلك أرجو أن تتكرموا بالإيعاز إلى الرؤساء التنفيذيين في بلادكم - ولا سيما الولايات المتحدة وبريطانيا وألمانيا وسويسرا وبعض البلدان

وتفهم من قبل المجتمع الدولي. ونحن نسعى الآن بهمة إلى إعادة بناء ديمقراطيتنا الجديدة وإدامتها بفضل سياسة واعية تقوم على معالجة مسألتي التنمية الاقتصادية والتخفيف من وطأة الفقر في كل نواحي سياسة بلدنا. وتحقيقا لهذه الغاية، ما برحت الحكومة الحالية تبذل جهدا مدروسا يستهدف استيعاب جميع الأحزاب والمصالح السياسية في إدارة شؤون بلدنا. وبالإضافة إلى ذلك، وضعت الحكومة سياسات وبرامج اجتماعية - اقتصادية تستهدف تهيئة بيئة مؤاتية للاستثمار الأجنبي في الاقتصاد، والنهوض بالأحوال المعيشية للجماهير.

ونحن مقتنعون أيضا بأن التخفيف الملموس من عبء الدين يمثل شرطا مسبقا للتنمية الاجتماعية - الاقتصادية ذات المغزى التي ستؤثر بشكل مباشر على حياة الشعب. وبدون هذه التنمية، لن تتمكن الديمقراطية نفسها من تحقيق النتائج الملموسة والإيجابية المنشودة التي تأتي بها عادة باعتبارها مكاسب للشعب. وتخفيف أعباء الدين بدرجة كبيرة أمر لازم للحكومات إذا كان لها أن توفر الاحتياجات الأساسية لشعوبها. وعلى ضوء ذلك، ستواصل نيجيريا حث المؤسسات المالية الدولية والبلدان الدائنة على تخفيف عبء الدين، الأمر الذي سيمثل عنصرا أساسيا في نجاح العملية الديمقراطية القابلة للدوام.

وتلتزم نيجيريا بالسعي الدائم نحو اتباع القيم الديمقراطية، وبسياسة وممارسة الإدماج والمصالحة في سياساتها العامة الوطنية. ونعتقد أيضا أن هذه السياسة تشكل المسار الأكثر نفعا من المسار الذي يطبق مبدأ الفائز يحصل على كل شيء.

وحسبما تعلمون، فإن جميع الأحزاب الرئيسية الثلاثة في نيجيريا لها ممثلون في الحكومة، وليس لدينا تعاون منظم في الجمعية الوطنية. ولذلك فإن وفدنا يؤيد تأييدا تاما المبادرة التعاونية التي اتخذها الاتحاد البرلماني الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والتي أسفرت عن انعقاد الحلقة الدراسية البرلمانية في أيار/مايو ١٩٩٩ المعنية بالعلاقات بين أحزاب الأغلبية والمعارضة في البرلمانات الأفريقية.

واعتمدت الحلقة الدراسية مبادئ توجيهية مفيدة إلى حد كبير بشأن حقوق المعارضة وواجباتها في البرلمان. ونعتقد أن التوصيات المتضمنة في المبادئ التوجيهية من شأنها أن تؤثر إلى حد كبير في صياغة

ودولها الأعضاء مثلما تمثل البرلمانات التعبير الحقيقي عن السيادة الشعبية داخل الحكومات.

وهذا هو السبب الذي يجعل من الأهمية بمكان زيادة مشاركة البرلمانات والمنظمة التي توحد بينها، أي الاتحاد البرلماني الدولي، في أنشطة الأمم المتحدة. فالبرلمانات ما هي إلا تعبير عن شعوب الأمم المتحدة والمجتمع المدني، وينبغي أن تكتسب دورا أكثر أهمية. ومن أجل هذا، وكما أنه لا يمكن تحقيق تقدم في العلاقات الدولية دون التوصل إلى توافق في الآراء فيما بين الحكومات، فمن المستحيل أن تضحى النتائج التي يتم التوصل إليها خلال مفاوضات دبلوماسية نتائج ملموسة دون موافقة البرلمانات. وثمة حالة نموذجية وهي النتيجة التاريخية التي تحققت باعتماد نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، الذي يمثل منعطفًا تاريخيًا في تقدم العلاقات الدولية التي قد تخاطر بأن تصبح غير ذات قيمة إذا لم يتم التصديق على هذا الاتفاق من خلال الالتزام المتوقع من برلمانات العالم بأسره.

وهكذا نرى أن هذا الحدث غير العادي الذي أذن بميلاد المحكمة، يرجع إلى الدفعة المبدئية التي وفرتها البرلمانات بوصفها تعبيرًا عن المجتمع المدني، وسوف يصبح واقعا بفضل إرادة البرلمانات أنفسها. وإذا أريد للبرلمانات أن تكون قادرة على الحكم وفقا لما يمليه الضمير على جميع أنشطة الأمم المتحدة، فيتعين أن تكون أعمال جميع هيئات الأمم المتحدة مفهومة، وأن تكون متاحة لجميع الشعوب، وأن تتصف بشفافية حقيقية. وينبغي أن تكون هذه الشفافية دائمة وتشمل جميع هيئات الأمم المتحدة وليس الجمعية العامة فقط، حيث تكون الشفافية واضحة بذاتها بل أيضا مجلس الأمن، حيث ينبغي أن تعود الشفافية لتصبح القاعدة، على غرار ما كانت عليه في الماضي.

وأخيرا، أود أن أذكر ببضعة من الأمثلة الكثيرة التي يمكن أن يصبح فيها التعاون بين هيئات الأمم المتحدة والبرلمانات مسألة جوهرية. وأشير هنا إلى التعاون القائم حاليا بين منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والاتحاد البرلماني الدولي، والذي نظم، بالتنسيق مع البرلمان الإيطالي، مؤتمرا هاما في روما في تشرين الثاني/نوفمبر من العام الماضي، بشأن متابعة مؤتمر القمة العالمي للأغذية. وبمناسبة انعقاد مؤتمر القمة السابق، تم الاحتفال بيوم البرلمان في خريف عام ١٩٩٦ كشهادة لها أهميتها على الدور الذي تقوم به البرلمانات في تأكيد

الأخرى حيث تتكدس هذه الأموال - لاتخاذ خطوات لكي يتسنى لنا إعادة تلك الأموال إلى شعبنا.

وختاما تعرب نيجيريا عن تأييدها التام للتعاون المتواصل بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي، وتطلع إلى تعزيز هذا التعاون مع اقترابنا من الألفية الجديدة.

السيدة غالدي (إيطاليا) (تكلت بالإيطالية وقدم الوفد نصا بالانكليزية): أولا، أود أن أؤكد وأشدد على دعم إيطاليا الكامل والقائم على اقتناع، للبيان الذي أدلى به السفير كمالش شارما، الممثل الدائم للهند، لعرض نص مشروع القرار هذا، وتتشرف إيطاليا بكونها أحد أوائل البلدان التي وقّعت على مشروع القرار، بصفتها عضوا في اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الدولي.

وترى إيطاليا أن مناقشة اليوم قد تجاوزت إلى حد كبير الدور الأساسي الذي يمكن أن تقوم به مؤسسة دائمة مثل الاتحاد البرلماني الدولي، في أنشطة الأمم المتحدة. وينصب تركيز مناقشتنا على السبب الأساسي لوجود المنظمة. ولا بد من أن نتذكر الاحتياجات التي استند إليها في تأسيس عصبة الأمم بعد أول صراع مفرع يحدث في هذا القرن، ويهز الكرة الأرضية بأسرها، في حرب وجدت مثلما وجدت حروب كثيرة غيرها في الماضي، مرتعا خصبا في ثقافة السرية التي اتسمت بها العلاقات الدولية طوال عدة قرون. هذا هو السبب الذي من أجله صاغ وودرو ويلسون رئيس الولايات المتحدة شعار "الدبلوماسية العلنية". وهذا هو السبب الذي من أجله حدثت ثورة في العلاقات الدولية من أجل الشفافية والديمقراطية: وهما كلمتان أساسيتان تصفان تزايد مشاركة البرلمانات الوطنية في هذا القرن في صياغة السياسات الخارجية لبلداننا.

ولذلك، يتعين علينا اليوم أن نؤمن التفكير في التقدم الذي أدى في غضون هذا القرن، في وقت متزامن، إلى اضطلاع كل من البرلمانات ومنظمات السلام الدولية بدور أكبر في ميدان التعاون فيما بين الشعوب. وفي إطار الأمم المتحدة يستند هذا الدور بخاصة إلى الوضع المركزي الذي يتعين منحه للهيئة التي تمثل جميع الأعضاء. وأشير هنا إلى الجمعية العامة التي تنتمي إليها كل دولة عضو، والتي يستطيع كل عضو فيها أن يشعر بأنه مشارك حقيقي في أنشطة الأمم المتحدة. فالجمعية العامة هي الهيئة التي تمثل حلقة الوصل بين المنظمة

وأولها، حث البرلمانات على أن تجعل صوت الجماهير مسموعا، وبهذا تضيف بعدا ديمقراطيا أكثر وضوحا إلى عملية اتخاذ القرارات الدولية، وتكتشف مسالك جديدة للتعاون. ويجب أن يستهل البرلمانيون جهودا جديدة لكفالة أن تصبح الديمقراطية القائمة على سيادة القانون هي الإطار الدستوري الوحيد الممكن لأي دولة عضو.

وينبغي أن تتخذ البرلمانات أيضا مبادرات لضم البرلمانيين من جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى الاتحاد الذي يتكون الآن من ١٣٩ عضوا. فهذا يتيح لنا فرصة كبيرة لتعزيز صوتنا. بل إننا يمكن أن نعمل بصورة أفضل لو أصبح جميع الدول الـ ١٨٨ الأعضاء في الأمم المتحدة، أعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي، وبذا شارك في المجتمع البرلماني العالمي.

ويأسف جميع أعضاء الاتحاد لتناقص نشاط الولايات المتحدة الأمريكية. فمذ أوائل التسعينات لم يشارك أي وفد للولايات المتحدة في أي مؤتمر للاتحاد. وهذا أمر يؤسف له بشدة، لأن الولايات المتحدة قامت في الماضي بدور هام في الاتحاد. وأعتبر أن من ذروة الأهمية أن يقبل زملاؤنا الأمريكيون دعوتنا لمواصلة التعاون في إطار الاتحاد، والعودة إلى مؤتمراتنا.

وبصفتنا برلمانيين، يمكننا أن نحمل التزاماتنا الوطنية إلى المحافل الدولية. فالبرلمانيون يعتمدون الميزانيات الوطنية ويتيحون الوسائل المالية للنهوض بالمسؤوليات الدولية. ولا يمكن تنفيذ بعثات الأمم المتحدة إلا إذا حسن تمويلها. وإذا تضافرت جهودنا الوطنية والدولية على نطاق عالمي - برلمانيو الاتحاد البرلماني الدولي من أجل الأمم المتحدة - يمكننا أن نصل إلى نتيجة إيجابية: تعزيز التعاون المناسب أكثر من أي وقت مضى لمواجهة التحديات الجديدة.

ولندخل أيضا ضمن جهودنا لتحسين التعاون أي جمعيات برلمانية دولية أخرى كالبرلمان الأوروبي وبرلمان الإنديز وبرلمان أمريكا اللاتينية، بالإضافة إلى مجلس أوروبا وجمعية شمال الأطلسي. فنحن بحاجة إلى مدخلاتها لكي نحسن من فهم آرائنا.

والاتحاد البرلماني الدولي عضو مؤسس في الجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وقد بيّنت

أول حق من حقوق الإنسان: وهو الحق في الغذاء لكل شخص يولد على هذه الأرض.

وثمة قطاع هام آخر من قطاعات التعاون بين الأمم المتحدة والأجهزة البرلمانية تروج له إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة لبناء القدرات من أجل إنشاء مؤسسات برلمانية ديمقراطية. وتلك البرامج تشير الاهتمام أيضا لأنها تتعلق، في جملة أمور، بإمكانية تحقيق التكامل الإقليمي تحت راية الديمقراطية والتنمية. ومن هذا المنظور، أود أن أذكر بالتزام إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية لبرلمان أمريكا الوسطى، الذي يؤيده بنشاط أيضا البرلمان الايطالي والحكومة الايطالية.

وفي الختام، أود أن أؤكد أن إيطاليا ترحب بدعم الاتحاد البرلماني الدولي لمكافحة تشغيل الأطفال من خلال اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٨٢ المتعلقة بحظر أسوأ أشكال تشغيل الأطفال وبالعمل الفوري من أجل القضاء عليها. ولقد شعرنا بالسرور بخاصة عندما سمعنا أن الرئيس الجديد للجمعية العامة، السيد ثيو-بن غورياب ممثل ناميبيا قرر أن يكون موضوع رئاسته هو موضوع نكبة الأطفال، وبخاصة الأطفال في الصراعات المسلحة.

السيد شلوتن (ألمانيا) (تكلم بالانكليزية): من دواعي سروري البالغ أن أبلغ الجمعية أن المؤتمر الثاني بعد المائة للاتحاد البرلماني الدولي المعقود في برلين انتخب سيدة لمنصب رئيس مجلس الاتحاد. فالسيدة هبة الله الموجودة بيننا اليوم هي أول سيدة ترأس هذا المجلس في عمر الاتحاد البالغ ١١٠ أعوام.

والتعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد هو تحد في هذا المنعطف الألفي. وعلى هذا فنحن ممثلي البرلمانات الوطنية في الاتحاد - الذي يعد المنظمة البرلمانية العالمية الوحيدة - نؤيد كامل التأييد تقرير الأمين العام. فالأهداف التي حددها في التقرير الذي تم التشديد على مضمونه في المناقشة هنا، أهداف مشتركة تماما بين البرلمانيين في الاتحاد، وتكون بالتالي قد أرسى أساسا متينا لتكثيف تعاوننا في القرن المقبل.

واسمحوا لي، مع هذا، أن أشدد على ١٠ نقاط هامة تبين أنواع الصعوبات القائمة والتي يجب أن تؤخذ في الاعتبار لكي ينمو تعاون مثمر.

ولكن دعونا نسأل أنفسنا إن كنا نقوم بما يكفي لنشر آرائنا سعياً لإيجاد الظروف المثلى للتعاون بين البرلمانات الوطنية والاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة. وأود أن أشير في هذا الصدد إلى أن المجموعات البرلمانية في البوندستاغ قدمت اقتراحاً بشأن دور الاتحاد البرلماني الدولي، يدعو الحكومة الاتحادية أن تدعم الاتحاد في تعزيزه للديمقراطية؛ وأن تسهم في الجهود الرامية إلى تحويل الاتحاد إلى بُعد برلماني للأمم المتحدة؛ وأن تنفذ القرارات المعتمدة في المؤتمرات البرلمانية الدولية، لا في جمهورية ألمانيا الاتحادية فحسب بل وفي الأجهزة والمؤسسات الدولية التي تكون ألمانيا عضواً فيها.

ودلّت التطورات التي حدثت مؤخراً على أنه يمكن تعزيز وتحسين مساهمة البرلمانات في مضمون التعاون مع الأمم المتحدة. ويمكن الاضطلاع بدور حاسم في إطار الأمم المتحدة ليس من خلال الدبلوماسية التقليدية فحسب، وإنما أيضاً من خلال الاتحاد البرلماني الدولي. وينبغي الاستماع إلى صوت البرلمانيين في جميع أنحاء العالم. ففي نهاية الألفية أصبح هذا مجالاً لنشاط الاتحاد البرلماني الدولي الذي ينطوي على إمكانيات زيادة نمو ودعم أهداف الأمم المتحدة، بما في ذلك عنصر الدبلوماسية البرلمانية الجديد.

السيد زميفسكي (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):
يؤيد الاتحاد الروسي بنشاط تطوير وتعزيز العلاقات والاتصالات بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي. ونحن على اقتناع راسخ بأن إصلاح الأمم المتحدة وتعزيز دورها المركزي في عالم متعدد الأقطاب يتوقفان إلى حد كبير على برلمانات الدول الأعضاء في المنظمة، التي تسهم إسهاماً كبيراً في تطوير السياسات الخارجية للدول.

ويسعدنا أن نشير إلى أن التفاعل بين المنظميتين أخذ يتزايد ويزدهر بشأن مجموعة واسعة جداً من المسائل، بدءاً بصون السلم والأمن الدوليين ووصولاً إلى قضايا الجنسين. ويتضح ذلك في تقرير الأمين العام عن التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي. فالتقرير وثيقة وافية وشاملة، ويمكن أن تكون أساساً ممتازاً للمناقشة التي نجريها اليوم، والتي نأمل أن تزيد من تعزيز العلاقات المحسنة بين المنظميتين. وثمة حجة أخرى تدعم هذه النتيجة هي مشروع القرار المعروض علينا اليوم. فقد شارك أكثر من ١٢٠ بلداً في تقديم

المؤتمرات التي عقدها مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، في الفترة من عام ١٩٧٢ إلى عام ١٩٩١، في إطار الاتحاد البرلماني الدولي التأثير القوي للاتحاد في الإسهام في التغييرات التي حدثت. ولم تكن الديمقراطيات الجديدة في وسط وشرق أوروبا لتبرز إلى حيز الوجود إلا لأن تلك النظم لم تتمكن من مواصلة رفض الديمقراطية وحرمان الناس من حقوق الإنسان. ومن ثم فقد أسهم الاتحاد في تعزيز الأوضاع في الديمقراطيات الناشئة، على أساس سيادة القانون، وبذا دعم أهداف الأمم المتحدة. وينبغي أن يشمل التعاون بين الاتحاد والأمم المتحدة المشاركة في نشر مثل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في أرجاء العالم الأخرى، وبذا تترسخ الظروف اللازمة للاستقرار والديمقراطية.

ولا بد أن نجدد في محاولة تنفيذ نتائج القرارات المعتمدة في مؤتمرات الاتحاد. وفيما يتعلق بالقرارات المعتمدة في برلين قبل أسبوعين في المؤتمر البرلماني الدولي الثاني بعد المائة فقد سرنا على هدي الأمين العام والجمعية العامة، ودعماً هذا السبيل بالكامل.

وأوضح المؤتمر الثاني بعد المائة في برلين ضرورة التعاون وإرادته. فقد حضر إلى برلين ألف وستمئة ممثل من ١٣١ بلداً، وتعاونوا في صياغة قرارات هامة بشأن تعزيز القانون الإنساني الدولي؛ والتعايش السلمي بين الأقليات العرقية والثقافية والدينية، بمن في ذلك المهاجرون داخل الدولة الواحدة؛ وضرورة تنقيح النموذج المالي والاقتصادي العالمي الراهن. ويمكن أن يعتبر هذا فائدة هامة للعلاقة بين الاتحاد والأمم المتحدة. وهذا التعاون عامل إيجابي للغاية، فعلاً، لأنه يعزز قيمة المؤسستين ويعمل لصالحهما.

ويمكن للبرلمانات أن تقدم إسهاماً قيماً للغاية في دعم البرامج التي تساعد على إنشاء أساس سليم لعمل واضعي القوانين. ويمكن أن تضم برامج الدعم تلك خبراء من البرلمانات يقومون بزيارة البرلمانات ويتبادلون الخبرات أو يدعون الوفود إلى المشاركة في برامج تدريبية معينة. وبوسع موظفي الخدمة المدنية المهرة أن يدعموا البرلمانيين ويقدموا لهم المشورة في عملية وضع القوانين، وبهذه الطريقة يشاركون في تهيئة الظروف المؤاتية للحكم الرشيد. ومن الممكن تبني هذا الهدف في تيمور الشرقية بعد استقلالها التام.

مشروع القرار، بما فيها الاتحاد الروسي. وهذا العدد المثير للإعجاب الشديد يتحدث عن نفسه ولا يحتاج إلى المزيد من التعليق.

ونتيجة لبرنامج الدعم البرلماني الذي تم التوصل إليه في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تمكن الاتحاد البرلماني الدولي من مواصلة تقديم الخدمات الاستشارية والمساعدة التقنية على المستويين الدولي والوطني، وهذا أمر بالغ الأهمية بالنسبة لبرلمانات البلدان التي تحتاج إلى هذه المساعدة. ويحدونا الأمل في أن يرتقي التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي إلى مستوى جديد، من خلال توقيع الاتحاد البرلماني الدولي مؤخرا على اتفاق للتعاون مع منظمة العمل الدولية، ومذكرة التفاهم مع مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين.

وأود أن أذكر بالمساهمة الهامة التي قدمها المؤتمر المئوي للاتحاد البرلماني الدولي الذي عقد في موسكو في أيلول/سبتمبر من العام الماضي لمعالجة المشاكل التي تواجه المجتمع الدولي. وهذا الاجتماع العالمي للنواب، الذي عقد في بلدنا لأول مرة، لم يكن فحسب أكثر الاجتماعات تمثيلا في تاريخ أقدم اتحاد عالمي للبرلمانيين، بل إنه أيضا عمل على زيادة تعزيز التعاون البرلماني الدولي الأوثق في المجالات الرئيسية لأنشطة الأمم المتحدة.

وكما يبين تقرير الأمين العام، كان من بين أهم النتائج التي توصل إليها مؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي في موسكو، القرار الذي اتخذته البرلمانيون والذي يوصي المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية بإرساء إجراءات متعددة الأطراف لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية لمكافحة مشكلة المخدرات في العالم. وقد ساهمت المشاركة النشطة للبرلمانيين الروس في أنشطة الاتحاد البرلماني الدولي في تعزيز الاتحاد والنهوض بقدراته. كما أن رئيس مجلس الدوما الوطني في الجمعية الاتحادية، السيد ج. ب. سيليزنيف، عضو في اللجنة التحضيرية لمؤتمر رؤساء البرلمانات الوطنية، الذي سيعقد في شهري آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ في مقر الأمم المتحدة هنا في نيويورك.

وينبغي اعتبار تطوير التعاون البرلماني الدولي ومشاركة الاتحاد البرلماني الدولي وتفاعله على نطاق أوسع مع منظومة الأمم المتحدة موردا هاما من موارد

المنظمة. فالاستفادة النشطة من إمكانات المجتمع المدني، وقطاعه البرلماني في المقام الأول، ينبغي أن تسهم إسهاما كبيرا في إضفاء الطابع الديمقراطي على العلاقات الدولية، التي ستكون عنصرا لا غنى عنه في عالم القرن الحادي والعشرين. وهذه هي إحدى المهام التي حددها رئيس الاتحاد الروسي، السيد يلتسن، في مبادرته من أجل تطوير مفهوم للسلام للقرن الحادي والعشرين. والفرض الأساسي من تلك المبادرة هو إنشاء ثقافة جديدة للسلام تتضمن تطوير نظام للقيم ونماذج سلوكية تكون الأولوية القصوى فيها بالنسبة للشعوب إقامة عالم سلمي وخال من الصراع، وتهيئة الظروف التي تفضي إلى إحلال السلام وصونه. واللجوء إلى الدبلوماسية البرلمانية سيساعد الأمم المتحدة، من خلال مشاركة النواب المنتخبين، على الاستماع بصورة أوضح إلى صوت الشعب، والنظر إلى المشاكل القديمة من زوايا جديدة. وسيساعد التحول التنظيمي والهيكل الأولي للاتحاد البرلماني الدولي إلى اتحاد حقيقي لبرلمانات العالم كله، وتكثيف جدول أعماله مع كامل مجموعة المسائل التي تتناولها الأمم المتحدة، في تعزيز دور الأمم المتحدة نفسها، ومنحها بعدا برلمانيا جديدا.

وفي الختام، أسمحوا لي أن أعرب عن اقتناعي بأن تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي سيساعد في حسم المهام العالمية التي تواجه البشرية وهي تقف على عتبة القرن الجديد والألفية الجديدة.

السيد تابون (مالطة) (تكلم بالانكليزية): أود بداية أن أتوجه بالشكر إلى الأمين العام على تقريره الوارد في الوثيقة A/54/379، المعنون "التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي". إن مالطة تشاطر وجهة النظر التي أعرب عنها الأمين العام والوفود الأخرى بشأن هذه المسألة، وهي أن الأهداف والأغراض السياسية للاتحاد البرلماني الدولي تستحق الثناء لأنها تعزز الأهداف النبيلة التي نص عليها ميثاق الأمم المتحدة.

ويتجلى التعاون المتزايد بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي في حقيقة أن الاتحاد البرلماني الدولي وقع في غضون العام الماضي على اتفاق تعاون مع منظمة العمل الدولية وعلى مذكرة تفاهم مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وترحب مالطة بهاتين المبادرتين وتشيد بهما. وهي تعتقد اعتقادا راسخا أن هذا النوع من الاتفاقات يعزز على نحو أكبر علاقة العمل الصحية بين

الصعيد السياسي الوطني. علاوة على ذلك، سيتسنى للبرلمانيين أن ينقلوا على نحو أفضل إلى مَن يمثلونهم صورة عن عمل الأمم المتحدة، سواء اتسم ذلك العمل بطبيعة سياسية حساسة أم كان مجرد عمل تقني. وفي المقابل، سيسهم ذلك في إنشاء وعي إيجابي بين مواطنينا بأنشطة الأمم المتحدة.

إن مالمطة، في مشاركتها في مؤتمرات الاتحاد البرلماني الدولي، قد أعربت على امتداد السنوات عن اعتقادها الراسخ بأن الاتحاد ينبغي أن يولي اهتماما خاصا لاتخاذ مبادرة خاصة لمنطقة البحر الأبيض المتوسط. وأخيرا أنشئت العملية البرلمانية الدولية المعنية بالأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط. والمجلس البرلماني الدولي، عند تعريفه لهذه العملية في دورته لعام ١٩٩١، أعلن أنه:

"ينبغي للعملية البرلمانية الدولية المعنية بالأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط أن تكون تمكّن منطقة البحر الأبيض المتوسط من ألا تكون مكانا للعداوات وإنما مكانا للتلاقي في مناخ من الأمن والاستقرار، ويمكن من إقامة حوار ثقافي حقيقي وشراكة مصممة لكفالة النمو المتوازن للمنطقة. ولا ينبغي لتلك العملية أن ترمي إلى توفير حل للصراعات بمواجهتها مباشرة، بل ينبغي أن تكون آلية دائمة للحوار والمفاوضات اللذين يمكن عن طريقهما إحراز تقدم في كل اجتماع في مجال التعريف العام للمبادئ وأساليب العمل".

وفي المؤتمر الأول للعملية البرلمانية المعنية بالأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط، المعقود في ملقة في عام ١٩٩٢، كررت مالمطة اقتراحها الداعي إلى إنشاء مجلس لمنطقة البحر الأبيض المتوسط على غرار مجلس أوروبا. وعقب ذلك، خلال المؤتمر الثاني للعملية، المعقود في عام ١٩٩٥ في فاليتا، مالمطة، جرى تطوير ذلك الاقتراح مرة أخرى، واقترحت الحكومة المالطية إنشاء رابطة لدول منطقة البحر الأبيض المتوسط وستوفر الرابطة آلية مؤسسية ملائمة من شأنها أن تمكن من تعزيز التعاون بين بلدان منطقة البحر الأبيض المتوسط، وتساعدنا على تحقيق المزيد من الاستقرار، مما سيمكّن أخيرا من إنشاء نظام أمني ثابت في منطقة البحر الأبيض المتوسط. وفي ضوء ذلك الاقتراح، أوصت الدول الأعضاء في العملية البرلمانية الدولية المعنية

الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي. وكما أشار الأمين العام وبحق في تقريره، فإن مكتب اتصال الاتحاد البرلماني الدولي مع الأمم المتحدة قد أسهم إسهاما كبيرا في تعزيز هذا التعاون.

ويتضمن تقرير الأمين العام عددا كبيرا من المسائل الهامة التي ما زالت قيد المناقشة داخل إطار التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي. وسنكون مقصرين إن لم نشن على مشاركة الاتحاد البرلماني الدولي أثناء انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة الدبلوماسي للمفوضين، المعني بإنشاء محكمة جنائية دولية. ويرحب وفد بلدي بالنداء الذي وجهه أثناء انعقاد المؤتمر المئوي للاتحاد البرلماني الدولي المعقود في أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، والذي يحث البرلمان على ممارسة كل ما لديها من نفوذ بهدف التشجيع على التعجيل بعملية التوقيع والتصديق على نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

وعلاوة على ذلك، يعلّق وفد بلدي أهمية خاصة على مشكلة المخدرات في العالم، كما أشير إليها في الفقرة ١١ من تقرير الأمين العام. ومما يبعث على التشجيع ملاحظة أن مؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي المعقود في موسكو عام ١٩٩٨، تصدى لمسألة استهلاك المخدرات والاتجار غير المشروع بها والجريمة المنظمة في سياق متابعة أعمال الدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة المعنية بمشكلة المخدرات في العالم. ويؤيد وفد بلدي التوصيات التي تدعو الجمعية العامة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية إلى إرساء إجراءات متعددة الأطراف لتقييم التقدم الذي تحرزه الاستراتيجيات الوطنية. وهذا النوع من العلاقة المترابطة بين المؤسستين يستهدف إذكاء المزيد من التحسس الدولي لهذا البلاء العالمي الذي يصيب مجتمعاتنا، وبخاصة شبابنا.

وتتطلع مالمطة قدما إلى المشاركة في مؤتمر رؤساء البرلمانات الوطنية، المقرر عقده في مقر الأمم المتحدة السنة المقبلة بالاقتران مع جمعية الألفية. وبالفعل، يمكن لذلك المؤتمر أن يكون معلما رئيسيا للاتحاد البرلماني الدولي. فهو سيمثل، من جملة أمور، قناة لإيصال صورة أيسر فهما عن أعمال الأمم المتحدة لكل برلمان وطني. وتعريف البرلمانيين بالقرارات والتوصيات التي تناقش يوميا في مختلف لجان الجمعية العامة من شأنه بالتأكيد أن يولد المزيد من المتابعة الفعالة لتلك المسائل على

وتشارك فرنسا في تقديم مشروع القرار المعروض على الجمعية العامة، والذي عرضه في هذه السنة وفد الهند. ولا شك لدينا في أن مشروع القرار، على غرار النصوص الماضية بشأن هذا الموضوع، سيعتمد بتوافق الآراء.

وتشيد فرنسا بالعمل الفعال الذي أنجزته اللجنة التحضيرية لمؤتمر رؤساء البرلمانات الوطنية المزمع عقده في مقر الأمم المتحدة في الفترة من ٣٠ آب/أغسطس إلى ١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، بالاقتران مع جمعية الألفية. وبوسعي أن أعلن اليوم أن فرنسا ستمثل في ذلك المؤتمر على أرفع مستوى لكل من مجلسيها التشريعيين.

ويعمل القطاعان الفرنسي والبريطاني من الاتحاد البرلماني الدولي معا لإعداد مشروع بيان يركز على ميثاق من أجل إعادة تنشيط الاتحاد.

ويسر وفدي أن مشروع القرار A/54/L.9 يتوخى إمكانية تقديم تقرير الجمعية العامة في دورتها الخامسة والخمسين بشأن نتائج مؤتمر رؤساء البرلمانات الوطنية.

والتعاون الوثيق بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي، الذي يتعمق ويتسع سنويا، يمثل نهجا معينا في العلاقات الدولية على أعتاب الألفية الجديدة. وأذكر بأن نائبا فرنسيا، هو فريديريك باسي، اشترك مع عضو في البرلمان البريطاني في عام ١٨٨٩ في وضع تصور لإنشاء الاتحاد، الذي قصد منه منذ البداية أن يعمل لتحقيق المثل الأعلى للسلم بين الشعوب وبين الدول.

ويقوم التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي على فكرة أن التوصيات والتدابير والمعايير التي تصدر عن الأمم المتحدة يجب أن يعترف بها ويفهمها وينفذها الممثلون المنتخبون للشعوب التي تشكل مجتمع الدول. وفي مقابل ذلك، يقوم التعاون أيضا على فكرة أن ممثلي الدول ينبغي أن تتاح لهم الفرصة ليلفوا الأمم المتحدة بآمال وتطلعات من يمثلون من الرجال والنساء.

وفي عالم أصبح أكثر ترابطا وعولمة، لا بد من أن نسمع البرلمانات الوطنية صوتها في الأمم المتحدة، ويجب على الأمم المتحدة أن تبقي المواطنين والشعوب على علم بما تتخذه من تدابير وما تسعى إليه من أهداف. وهكذا يكون للاتحاد البرلماني الدولي دور لا بديل

بالأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط، في الوثيقة الختامية لمؤتمر فاليتا بما يلي:

"إنشاء رابطة لدول منطقة البحر الأبيض المتوسط، تكون مفتوحة أمام جميع البلدان الساحلية المطلة على البحر الأبيض المتوسط وأمام البلدان التي يرتبط مصيرها مباشرة بذلك البحر، وفقا لطرائق تحدد لاحقا".

وتنوي مالطة إنشاء محفل دائم من هذا القبيل، الأمر الذي من شأنه أن يساعد على تطوير وتعزيز التعاون السياسي بين شعوب منطقة البحر الأبيض المتوسط، محفل يلتقي فيه السياسيون بانتظام من أجل مناقشة المشاكل في المنطقة، وتقويم الصعاب التي تواجهها، واستكشاف إمكانات التعاون القائم، وتحديد الأهداف السياسية المشتركة. وقد عرضت مالطة تسهيلات لها لاستضافة هذه الشراكة البرلمانية، إيمانا منها بأن موقعها الجغرافي - الاستراتيجي يمكنها أن تكون مكان اجتماع لمشاركة البرلمانات النشطة في عملية الشراكة هذه.

وفي الختام، تود مالطة أن تعرب مجددا عن ارتياحها لرؤية التعاون المتنامي أبدا بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي؛ وأملنا أن يزداد تعزيز ذلك التعاون في السنوات المقبلة. ومالطة، إسهاما منها في تحقيق ذلك الهدف، انضمت مرة أخرى إلى مقدمي مشروع القرار المتعلق بالتعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي، والذي نأمل أن يعتمد بعد قليل بتوافق الآراء.

السيد ديل بيكي (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): يسعدني أن أخطب الجمعية العامة باسم وفد فرنسا بشأن بند جدول الأعمال المعنون "التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي". ويرحب وفدي بتقرير الأمين العام المقدم عملا بالقرار ١٣/٥٣ المؤرخ ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨. ويقدم التقرير استعراضا شاملا للأنشطة التي اضطلع بها الاتحاد البرلماني الدولي والقرارات التي اتخذها، باعتبار ذلك جزءا من دعمه المنسق والفعال لأعمال الأمم المتحدة في مجالات اختصاصها الرئيسية، بما في ذلك السلم والأمن، وحقوق الإنسان، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

عنه بوصفه محطة وطنية لنقل المناقشات الكبيرة التي تجري على الساحة العالمية، مما ييسر مسائل مثل التصديق الوطني على المعاهدات التي يتم التفاوض بشأنها على الصعيد الدولي.

وترحب فرنسا باتفاق التعاون الذي أبرم مؤخرا بين الاتحاد البرلماني الدولي ومنطقة العمل الدولية، والذي وقع في أيار/مايو ١٩٩٩، وبمذكرة التفاهم التي وقعت في تموز/يوليه مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان؛ فهما مثالان ملموسان على ذلك التعاون.

وتضطلع فرنسا، بالطبع، عن طريق مجلسيها التشريعيين، بدور نشط جدا في أعمال الاتحاد البرلماني الدولي. وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، وبناء على مبادرة من الحكومة الفرنسية ومن منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، استضافت باريس احتفالا بالذكرى السنوية الخمسين لصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، أقيم بحضور ممثلين للاتحاد البرلماني الدولي. وفي مارسيليا، في الفترة من ٣٠ آذار/مارس إلى ٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٠، سيستضيف بلدي أيضا الاجتماع المواضيعي الأخير للعملية التحضيرية لمؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي الثالث المعني بالأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط. وستبدأ الدورة باجتماع لأعضاء البرلمان من النساء.

وقد شاركت فرنسا في المؤتمر البرلماني الدولي المئوي، المعقود في موسكو في أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، وشاركت أيضا في صياغة قرار يحث الحكومات على المصادقة على اتفاقية أوتاوا المتعلقة بحظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام.

وفرنسا تسرنا نتائج التعاون بين الاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة. وبعض الاهتمامات الرئيسية للفريق الفرنسي في الاتحاد البرلماني الدولي هي القانون الإنساني الدولي، والنموذج الاقتصادي والمالي العالمي، وحقوق الأقليات داخل الدول.

والجمعية الوطنية الفرنسية ومجلس الشيوخ الفرنسي يؤيدان تأييدا تاما - عن طريق الـ ٥٠ نائبا والـ ٥٠ عضوا بمجلس الشيوخ الذين يمثلون فرنسا في الاتحاد البرلماني الدولي - أهداف التعاون بين المنظمين، ويرحبان بالتقدم المتزايد المحرز. ويلتزم ممثلونا بإيلاء

العمل الذي يدعم مبادرات الأمم المتحدة ويوسع نطاقها، المتابعة المطلوبة لنشر تلك المبادرات وتطبيق توصياتها تطبيقا فعالا. وفرنسا تعتبر أن المساعدة البرلمانية الفنية التي تدعم البرامج الدولية التي تنفذ تحت رعاية الأمم المتحدة أو بناء على مبادرة من برلماننا لتنمية مجالات معيارية جديدة، شكل جديد وحديث من أشكال العمل، يتناسب مع التعاون الدولي عند فجر قرن جديد.

السيد كوزير (بيلاروس) (تكلم بالروسية): إنني مضطر إلى الخروج عن نص بياني المعد سلفا لكي أعرب عن تعازي للأسر المنكوبة نتيجة للعمل الإرهابي الذي وقع في أرمينيا. والذي كان من بين ضحاياه أصدقاء أعزاء لي.

وإذ أنتقل إلى موضوع هذه الجلسة، أود أولا وقبل وكل شيء، وبالنيابة عن جمعيتنا الوطنية، برلمان جمهورية بيلاروس، أن أشرك الذين أعربوا عن الامتنان والتقدير لمنظمي اجتماع هذا العام بشأن الاتحاد البرلماني الدولي في الأمم المتحدة. ونحن مقتنعون بأن هذا المحفل سيسهم في تقوية الاتصالات بين البرلمانيين في مختلف البلدان، وفي تعزيز التعاون بين الاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة مما يساعدنا على تحقيق تفاهم متبادل أفضل.

أود أيضا أن أهنئكم، سيدي، بصفتكم الرئيس، وأن أذكر مع الامتنان ببيانكم الممنوع خلال اجتماعنا يوم ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩.

لقد درس وفد الجمعية الوطنية لبيلاروس بعناية تقرير الأمين العام، السيد كوفي عنان، المعنون "التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي". ونحن نؤيد جهود الأمين العام التي تستهدف توسيع نطاق التفاعل بين الاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة، ونؤيد مشروع القرار المتعلق بهذا الموضوع.

تؤيد بيلاروس تأييدا تاما فكرة زيادة التقارب بين الاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة باعتبارهما الأكثر تأثيرا من بين المنظمات المعاصرة ذات الأهمية العالمية.

لقد أبرز الاجتماع بين البرلمانيين والأمم المتحدة الذي عُقد في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر العديد من المشاكل، وأوضح ضرورة تنسيق جهود البرلمان الوطنية، والاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة من أجل

إننا نعتبر أن مسألة الجزاءات مجال بالغ الأهمية يمكن أن تحقق فيه البرلمانات الوطنية والأمم المتحدة تعاوناً هاماً. وما نحن اليوم نشهد الحقيقة التي لا شك فيها وهي أن الجزاءات تستخدم أداة للدبلوماسية القسرية، وأنها تفقد فعاليتها، وأن أثرها السلبي كثيراً ما تترتب عليه عواقب إنسانية. ونحن نتشاطر الآراء التي أعرب عنها بعض البرلمانيين بشأن إمكانية استعراض الآلية المستخدمة لفرض الجزاءات من أجل مواءمتها على وجه أفضل مع الحقائق الراهنة.

والجمعية الوطنية لجمهورية بيلاروس تقدر تقديرها بالغاً أنشطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ونرحب بانتخاب السيد مارك مالوتش براون لمنصب مدير البرنامج، ونأمل أن يتيح ذلك فرصاً أكبر لعملية زيادة تطوير الأنشطة الرامية إلى تعزيز فعالية البرنامج، ويعطيها دفعة جديدة هامة. والمجلس الأدنى لبرلمان بيلاروس، وقد وضع ذلك في اعتباره، صدق يوم ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ على اتفاق بشأن مشاركة بيلاروس في أنشطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

وجمهورية بيلاروس، باعتبارها واحدة من الدول المؤسسة للأمم المتحدة وعضوا نشطاً في الاتحاد البرلماني الأوروبي، ستبذل قصارى جهدها لتعزيز التعاون

حل هذه المشاكل التي تتعلق بالسيادة، وحقوق الإنسان، وأنشطة المحكمة الجنائية الدولية ومسألة الجزاءات.

إن آخر التطورات على الساحة الدولية أوضحت أن مسألتنا سيادة الدول وحقوق الإنسان ستكتسب المزيد والمزيد من الأهمية. وأعضاء برلمان بيلاروس يؤيدون ضرورة إجراء مناقشة وتحليل شاملين لمفهوم ما يسمى بالتدخل الإنساني. ونحن نعتبر أن الجمعية العامة هي أكثر المحافل ملائمة، بفضل تمثيلها المتكافئ والسيادي لدولها الأعضاء، لإجراء المزيد من المناقشات بشأن هذه المسألة. ونرى أنه قد يكون من الضروري إنشاء فريق عامل خاص مفتوح العضوية في إطار الجمعية العامة يفوض بإجراء مناقشة مفتوحة شاملة لهذه المسألة، ووضع معايير لتحديد الشروط القانونية للعلاقة المتداخلة بين حقوق الإنسان ومبدأ سيادة الدولة. وتحديد تلك المعايير من شأنه أن يسهل بالتأكيد عملية إيجاد الحلول للآزمات العالمية الحادة ويمنع نشوب صراعات جديدة.

والجمعية الوطنية في بيلاروس تتابع باهتمام خاص عمليات وضع إطار قانوني للمحكمة الجنائية الدولية. وفكرة إنشاء تلك الهيئة تتمشى دون شك مع أكثر احتياجات عصرنا إلحاحاً. إلا أن النظام الأساسي للمحكمة، في مرحلة معينة من إنشائه، أعطى الانطباع العام - والرأي العام في بيلاروس لا يُعد استثناء من ذلك - بأن المحكمة أريد بها أن تكون جهازاً قسرياً جديداً له سلطة مطلقة من الناحية العملية. وهذا بالذات يمكن أن يفسر بعض التأخيرات في التصديق على تلك الوثيقة من جانب البرلمانات الوطنية للبلدان التي وقعت على النظام الأساسي.

ولقد أحطنا علماً مع الاهتمام بالأفكار التي طرحها يوم ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر السيد سيرجيو فييرا دي ميليو، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، بشأن إمكانية توسيع اختصاص المحكمة لتشمل مجالات تقديم المساعدة الافتائية، ودراسة الخبراء للتشريعات الوطنية وتدريب المتخصصين في مجال التشريع الوطني. وقدرة المحكمة على تحمل هذه المهام الجديدة يمكن، في رأينا، أن تجعلها أكثر جاذبية للمجتمع الدولي وتسهل تصديق المجالس التشريعية الوطنية على نظامها الأساسي.

البند ٢٧ من جدول الأعمال (تابع)

التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي

تقرير الأمين العام (A/54/379)

مشروع قرار (A/54/L.9)

السيد كافاندو (بوركيينا فاسو) (تكلم بالفرنسية): أود أولاً أن أعرب، باسم وفد بلادي ومن خلالكم، سيدي، لحكومة أرمينيا وشعبها عن خالص تعازينا ومواساتنا في الفجيعة التي حلت بهما الآن.

وإذ أنتقل إلى البند المطروح أمامنا، يود وفد بلادي أن يبدأ بتهنئة الأمين العام، السيد كوفي عنان، على التقرير الممتاز الذي قدمه إلينا لدراسته.

وبوركيينا فاسو، وهي من أعضاء اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الدولي، يسرها التنفيذ الصارم للقرار الذي اتخذته الجمعية في العام الماضي بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي، وهو القرار ١٣/٥٣.

والتقرير المطروح أمامنا يتميز بالإيجاز والاكتمال مما يجعل فائدته لا تقبل الجدل. ووصفه للنشطة التعاونية الكثيرة التي تضطلع بها المؤسساتان بمهارة، يمكننا من قياس المكاسب التي يمكن أن تجنيها الأمم المتحدة من التعاون الوثيق مع الاتحاد، هذا التعاون الذي يجمع بين النواب المنتخبين للشعوب التي يفترض أن تخدمها حكوماتها. ويشهد على مزايا هذا التعاون الشعور بالارتياح الذي يكاد يكون عاماً، والذي يتضح في تقرير الأمين العام. وهذا الشعور بالارتياح يدعم أيضاً قرار الأمين العام بإيلاء أهمية خاصة للاتصالات مع البرلمانات، لإعطاء بعد برلماني لأعمال الأمم المتحدة.

وتعزيز السلم والأمن، والديمقراطية، والحكم السليم، والمرأة، والتنمية بجميع جوانبها، بما في ذلك الصحة العامة، كلها أولويات جارية لمنظمتنا. والاتحاد البرلماني الدولي يسهم إسهاماً ملموساً في هذه الجهود من خلال الإطار الذي تتم فيه التعبئة، وإثارة الوعي العام، والإجراءات، والذي توفره البرلمانات الوطنية.

بين الاتحاد البرلماني الأوروبي والأمم المتحدة. ونحن من بين مقدمي مشروع القرار المتعلق بهذا البند، ونأمل أن يعتمد اليوم.

تأبين صاحب الدولة السيد فازغان سرجيسيان، رئيس وزراء جمهورية أرمينيا الراحل

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ الجمعية بأني تلقيت معلومات من بعثة أرمينيا الدائمة لدى الأمم المتحدة اليوم. فعصر اليوم، حوالي الساعة الخامسة بالتوقيت المحلي، اقتحم مسلحون قاعة الاجتماعات في برلمان جمهورية أرمينيا وفتحوا عليها النيران.

ووفقاً لهذه المعلومات، قُتل رئيس الوزراء فازغان سرجيسيان، وأيضاً رئيس ونائب رئيس البرلمان وأحد الوزراء.

ومن واجبنا جميعاً أن ندين هذا العمل الإرهابي الخسيس.

ومن دواعي الأسى أن يكون من واجبي الإشادة بذكرى المغفور له دولة السيد فازغان سرجيسيان، رئيس مجلس الوزراء في جمهورية أرمينيا، والشخصيات المرموقة الأخرى التي لقيت حتفها المفجع اليوم.

وباسم الجمعية العامة، أرجو من ممثل أرمينيا أن ينقل أخلص تعازينا إلى حكومة أرمينيا وشعبها، وإلى أسرة السيد فازغان سرجيسيان الثكلى، وكذلك إلى أسر كبار موظفي الدولة الآخرين.

وأدعو الوفود إلى الوقوف مع التزام الصمت لمدة دقيقة إحياء لذكرى دولة السيد فازغان سرجيسيان ورفاقه من الضحايا.

التزم أعضاء الجمعية العامة الصمت لمدة دقيقة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): لقد علمنا الآن أن الرجال المسلحين ما زالوا يحتجزون حوالي ٥٠ عضواً من أعضاء البرلمان والحكومة رهائن. وأتوجه بنداء قوي من أجل الإفراج فوراً عن جميع الرهائن وإنهاء العاجل لهذه الحالة المفجعة.

السيد سوه (جمهورية كوريا) (تكلم بالانكليزية): أود في البداية، باسم حكومة وشعب جمهورية كوريا، أن أنضم إلى من تكلموا قبلي في تقديم تعازينا العميقة لحكومة أرمينيا وشعبها على الحادث المفجع الذي وقع اليوم.

إن مؤرخي المستقبل سيصفون القرن العشرين بأنه رحلة صوب الحرية والديمقراطية، وابتعادا عن القمع والدكتاتورية. ومما يشجعنا حقاً أن نشهد أجزاء كثيرة من العالم وهي تحتضن موجة التحول الديمقراطي العارمة، أثناء اقترابنا من الألفية الجديدة. ويمكن التعجيل بالاتجاه صوب الحرية والديمقراطية إذا قمنا بعناية بتغذية نموه عن طريق بذل جهد مشترك.

والديمقراطية النيابية، بصفة خاصة هي السمة المحددة لهذا الاتجاه. وكان الاتحاد البرلماني الدولي منذ نشأته في عام ١٨٨٩ الرائد في النهوض بالديمقراطية. ويحدونا أمل صادق أن يخدم الاتحاد مواطني العالم بمزيد من الإخلاص، بصفته جهازهم النيابي في الوقت الذي يتواصل فيه انتشار الديمقراطية النيابية.

ولضمان نجاح أي مجتمع ديمقراطي، يتحتم أن تكون الحكومات وأنشطتها شفافة وخاضعة لمساءلة الشعب الذي تمثله. ويمكن للتعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد أن يسهم في النهوض بالمساءلة والشفافية من جانب الحكومات، باعتبار أن الأمم المتحدة هي الهيئة الجماعية للحكومات، بينما يمثل الاتحاد الإرادة الجماعية للشعوب.

وهناك سمة أخرى هامة للتحول الديمقراطي، وهي دور المنظمات غير الحكومية في الإسهام في الأنشطة الحكومية. ومن المرجح أن يتوسع بقدر كبير في المستقبل القريب دور المنظمات غير الحكومية ووكالات المجتمع المدني الأخرى في معالجة القضايا العالمية. وكما أوضح الأمين العام في ملاحظاته أمام اجتماع للبرلمانيين عقد منذ يومين، فإن إحدى النتائج السعيدة للعولمة تتمثل في وجود شعور جديد بالمواطنة العالمية، وبتقاسم المسؤولية بين جميع قطاعات المجتمع المدني.

ونظراً لأن البرلمانات تمثل جسراً يعبر الفجوة بين الحكومة والمجتمع المدني في معظم البلدان، فيمكن للاتحاد أن يلعب دوراً مماثلاً بربط القضايا العالمية بالاهتمامات المحلية. وهنا تكمن ضرورة تسهيل التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي.

ونرى أن أهم رسالة في التقرير هي التسليم بأن عولمة العلاقات البشرية - سواء كانت سياسية، أو اقتصادية، أو ثقافية - اجتماعية - والتعاون الدولي تتطلب تكييفاً صارماً ومتعمقاً للأمم المتحدة بحيث تتوفر لها سبل الاضطلاع بدورها المركزي في هذا التجمع الدولي للأمم.

وبالتالي، يود وفد بلادي أن يؤكد من جديد دعمه الثابت للمبادرات التي سبق اتخاذها والتي ينوي الأمين العام أن يتخذها في هذا المجال. أليس إصلاح المنظمة هو الموضوع المفضل للأمين العام؟ ويتعين علينا في واقع الأمر أن نشجع مشاركة جميع الهياكل المنظمة - سواء كانت حكومية أو تابعة للمجتمع المدني - التي يمكنها أن تساعد الأمم المتحدة على الاضطلاع بأقصى فعالية بولاياتها في مختلف مجالات النشاط الإنساني. وفي هذا الصدد، يستحق تعاون المنظمة مع الاتحاد البرلماني الدولي الدعم والتوسع الفعالين، حيث أن العمل الذي سبق إنجازه يبشر بالخير العميم في المستقبل.

وفيما يتعلق بوفد بلادي، لا يمكن أن يكون الأمر خلاف ذلك. فالدبلوماسية البرلمانية تلعب دوراً متنامياً في نهاية القرن العشرين. ويتسق هذا الدور مع طبيعة المؤسسات البرلمانية - أي مع وظيفتها التشريعية الرئيسية، ومع دورها في تنظيم السلطة التنفيذية، واستحداث السياسات الاجتماعية. والسياسة الخارجية لدولة ما لن تصور تصورياً صحيحاً الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي لتلك الدولة إذا تجاهلت إسهامات هؤلاء النواب المنتخبين. وبالتالي، يكفي أن يبين البرلمانيون ببساطة، كيف أن مبادراتهم خاصة بهم، وكيف أنها تستكمل وتعزز السياسات الخارجية للإدارات الحكومية، بدلاً من أن تحل محلها.

وقد دلل الاتحاد البرلماني الدولي على استعداداته وقدرته على مساعدة الأمم المتحدة على النجاح في تنفيذ ولايتها المتمثلة في مساعدة الشعوب. وبالتالي، يعرب وفد بلادي عن رغبته القوية في أن توافق الجمعية العامة، بتوافق الآراء، على الطلب الذي قدمه البرلمانيون في شكل مشروع قرار اشترك في تقديمه عدد كبير من الدول الأعضاء، ومن بينها بوركينا فاسو.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أهني السيدة نجمة هبة الله على انتخابها لرئاسة المجلس البرلماني الدولي. وأتمنى لها كل نجاح في عملها.

وما فتئ البرلمانون الكوريون يشاركون بنشاط في أنشطة الاتحاد، بالعمل في لجنته التنفيذية، وتولي منصب نائب رئيس المؤتمر البرلماني الدولي. كما أن جمهورية كوريا ملتزمة بتهيئة بيئة مفيدة للتعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد.

واسمحوا لي أن أختتم كلمتي بالإعراب عن تمنيات وفدي بنجاح مؤتمر رؤساء البرلمانات الذي سيعقد في العام المقبل. إن قضيتنا المشتركة المتعلقة بتشجيع انتشار الديمقراطية، تتطلب أن نواصل البحث عن نهج جديدة للتعاون.

السيد هاينس (كندا) (تكلم بالفرنسية): إن كندا من بين مقدمي مشروع القرار المعروض على الجمعية العامة بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي. وحضور رئيسة المجموعة الكندية في الاتحاد، شيلا فاينستون، هنا مع برلمانيين كنديين آخرين، ليؤكد الأهمية التي نعلقها على هذه القضية.

(تكلم بالانكليزية)

تنضم حكومة كندا والوفد الكندي بكامله إلى جميع أعضاء الجمعية العامة في التعبير عن تعازيهم لحكومة وشعب أرمينيا وتضامنهم معها بمناسبة الأحداث المأساوية التي سردها علينا يا سيدي.

وعلى النحو الملخص في تقرير الأمين العام، واصل الاتحاد على مدى السنة الماضية، بل وعزز حقاً، تقليده المتعلق بحشد دعم البرلمانيين في كل أنحاء العالم لأعمال الأمم المتحدة. وترحب كندا بصفة خاصة بالمساهمات التي قدمها الاتحاد البرلماني الدولي لكثير من المبادرات الكبرى التي تستهدف تعزيز السلام والأمن الدوليين وزيادة الأمن البشري لشعوب العالم.

وإن مناصرة الاتحاد للتصديق المبكر على اتفاقية أوتاوا المعنية بحظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، وتشجيعه للتوقيع والمصادقة على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ليسا سوى مثالين على الدور الإيجابي الذي يمكن أن يلعبه الاتحاد وأعضاؤه في هذا الصدد، وفي إيجاد وتأمين الاحترام للنظم الدولية لجعل عالمنا مكاناً أكثر سلامة. ومن المرحب به للغاية بتشجيع الاتحاد لتوقيع الدول وتصديق البرلمانات على نظام روما الأساسي

ولا غنى عن التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد، لأن بوسعه أن يعزز فهم وتأيد الشعوب للأمم المتحدة، عن طريق توصيل قرارات المنظمة وتوصياتها بصورة أكثر كفاءة إلى المستوى السياسي الوطني. وفي هذا السياق، نلاحظ بارتياح أنه يجري تعزيز التعاون بين الهيئتين الدوليتين على أساس اتفاق التعاون الموقع في ١٩٩٦. ونحن مسرورون بصفة خاصة لملاحظة أن مكتب اتصال الاتحاد مع الأمم المتحدة الذي تم الآن تطويره وترسيخه ينفذ بنجاح دوره في إضفاء بُعد برلماني على أعمال الهيئة العالمية.

وزيادة على ذلك، يرحب وفدي بتوقيع الاتحاد لاتفاق تعاون مع منظمة العمل الدولية، في شهر أيار/مايو الماضي، ومذكرة تفاهم مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في تموز/يوليه. وتستحق هاتان المبادرتان دعمنا الكامل، لأنهما تمثلان لفتتين ملموستين صوب هدف التعاون. ويحدونا الأمل في أن يوقع الاتحاد مع هيئات أخرى في منظومة الأمم المتحدة اتفاقات تعاون إضافية تمكنه من نقل المعايير والقرارات، المصاغة على الصعيد العالمي، إلى الصعيد الوطني. ومن الجدير بالذكر أن الاتحاد والأمم المتحدة يبذلان جهوداً منسقة لمواجهة تحديات عالم اليوم، مثل تدهور البيئة والاتجار غير المشروع بالمخدرات، على النحو الموضح في تقرير الأمين العام.

ونحن مقتنعون بأن العملية التحضيرية لمؤتمر رؤساء البرلمانات الوطنية تسير بسلاسة، وبأنه تم الترتيب لعقده في العام المقبل قبيل انعقاد الجمعية الألفية. ويحدونا الأمل في أن تتاح للاتحاد الفرصة لكي يقدم مباشرة إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والخمسين تقريراً عن نتائج مؤتمر رؤساء البرلمانات. فسوف يساعد ذلك جمعية الألفية على رسم برنامج عمل أكثر استنارة للأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين. وحتى بعد جمعية الألفية فإن الدعم المقدم من البرلمانات الوطنية سوف يسهل تنفيذ نتائج الجمعية.

وقد اشتركت حكومتني في تقديم مشروع القرار المتعلق بالتعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي إيماناً منها بأن للأمم المتحدة والاتحاد رسالة مشتركة ألا وهي تعميم الرخاء والسلام والديمقراطية على نطاق العالم في القرن المقبل. ووفدي ممتن للهند على عرضها مشروع القرار الذي نأمل أن يعتمد بتوافق الآراء.

والاتحاد، من خلال أداء ولايته، دلت عبر السنين على أنه يتشاطر أهداف الأمم المتحدة، فبدءاً بالسلم والأمن مروراً بحقوق الإنسان، والشواغل البيئية وصولاً إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية، يساعد الاتحاد البرلماني الدولي حقاً وبشكل كبير، في تكثيف الحوار فيما بين المجتمعات والدول، ويسهم بالتالي، وبشكل هام، في تحقيق أهداف الأمم المتحدة.

وبالنسبة إلى البرازيل، يشكل الاتحاد البرلماني الدولي مرجعاً هاماً. ومشاركة المراقبين البرلمانيين في اجتماعات الجمعية العامة، إنما هي من تقاليدنا العريقة. فهي إلى جانب اجتماعات الاتحاد البرلماني الدولي توفر الفرصة لأعضاء الكونغرس البرازيلي لكي يتفاعلوا مع زملائهم في جميع أرجاء العالم.

وهذه نتيجة طبيعية لعالم يزداد صغراً، وأيضاً للتفاعل الوثيق بين القضايا المحلية والقضايا الدولية. وسأكتفي هنا ببضعة أمثلة، ففي المجال الاقتصادي، تشكل المسائل المتعلقة بالوضع التجاري الدولي للبرازيل، وتكامل اقتصادات أمريكا اللاتينية - وعلى وجه الخصوص مبادرة السوق المشتركة للمخروط الجنوبي - قضايا أصبحت في واقع الأمر من الاهتمامات اليومية لأعضاء الكونغرس البرازيلي. وفي الميدان السياسي والقانوني، تعد الالتزامات الدولية للبرازيل في مجال نزاع السلاح وعدم الانتشار، وكذلك مشاركتنا في المفاوضات التي أدت إلى إنشاء المحكمة الجنائية الدولية، أموراً ذات أهمية حيوية للكونغرس البرازيلي.

وعلياً أن نلاحظ أن هذا يمثل بوضوح أكثر من مجرد الدور الدستوري الموكل إلى الكونغرس بوصفه الهيئة المناطة بها اعتماد المعاهدات الدولية التي توقع عليها البرازيل. بل إنه في الواقع يوضح أن ممثلي المجتمع المنتخبين في الكونغرس يشاركون بنشاط في المساعدة على تشكيل الدور الذي ستضطلع به البرازيل في النظام الدولي في الألفية الثالثة.

وفي هذا الصدد، نتطلع إلى مؤتمر رؤساء البرلمانات الوطنية المقرر عقده في نيويورك العام القادم. فمن المؤكد أنه سيكون إضافة رائعة إلى الأنشطة التي ستقام تحت رعاية الجمعية الألفية.

وقد انضمت البرازيل إلى مقدمي مشروع القرار المعروض علينا اليوم. ونحن نعرب عن اقتناعنا بأن الأمم

للمحكمة الجنائية الدولية، لأنه يسهم إسهاماً هاماً في زيادة الزخم الدولي لدعم الإنشاء المبكر للمحكمة.

ويحدد تقرير الأمين العام الممتاز مجالات عديدة أخرى يتولى الاتحاد فيها دوراً نشطاً في الترويج لجهود الأمم المتحدة لتحسين معيشة شعوب العالم. كما أنه يقدم بعض المقترحات المفيدة بشأن طرق تعزيز التعاون بين منظماتنا في المستقبل.

وتتطلع كندا بصفة خاصة إلى مؤتمر رؤساء البرلمانات الوطنية الذي ينظم الاتحاد لعقده بالاقتران مع الجمعية الألفية للأمم المتحدة. ونحن نؤمن بأن هذا الحدث الهام سوف يكمل بقدر كبير إجراءاتنا للألفية.

إن رؤساء البرلمانات الوطنية في موقع ممتاز يتيح لكل منهم إشراك أعضاء برلمانهم في التصدي للتحديات التي تواجهها منظماتنا في وفائها بالتزاماتها. وكما لاحظ الأمين العام، يتيح هذا المؤتمر لرؤساء البرلمانات أيضاً فرصة ثمينة لاستكشاف طرق لتعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي. ونأمل أن تتاح الفرصة للاتحاد البرلماني الدولي لكي يعرض نتائج ذلك المؤتمر على الجمعية الألفية في العام القادم.

وإذ أختتم هذه الملاحظات المقتضبة، اسمحوا لي فقط أن أكرر التأكيد على أن كندا تقدر أيما تقدير التعاون القائم بالفعل بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي، وعلى أننا ملتزمون بزيادة توطيد التعاون بين المنظمين دعماً لأهدافنا المشتركة. ونثق بأن اعتماد مشروع القرار المعروض علينا بتوافق الآراء بعد ظهر اليوم، سيمثل خطوة هامة في هذا الاتجاه.

السيد فونسيكا (البرازيل) (تكلم بالانكليزية): أود بداية أن أعرب عن تعازي الوفد البرازيلي لحكومة وشعب أرمينيا. وإننا نأسف أشد الأسف على هذا الحدث المزعج، ونود أن ننضم إلى مناشدتك من أجل الإفراج فوراً عن بقية الرهائن.

وتعرب البرازيل عن ارتياحها الخاص لمشاركتها في المناقشة المتعلقة بالتعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي. فالاتحاد يسهم منذ ١١٠ سنة في إقامة الاتصالات وتعزيز تبادل الخبرات فيما بين البرلمانيين من كل البلدان. والبرلمانات تعني المجتمع والديمقراطية والتفاوض والتفاهم.

برلمانات العالم، لبناء عالم أفضل وأكثر عدلا في الألفية الجديدة.

وهذه الأعمال يجب تعزيزها وزيادتها، وتحقيقا لهذا الهدف، تعلق الأرجنتين، بوصفها عضوا في المجلس التنفيذي للاتحاد البرلماني الدولي، آمالا كثيرة على النتائج التي سيسفر عنها مؤتمر رؤساء البرلمانات الوطنية المقرر عقده في العام القادم هنا في مقر الأمم المتحدة، بالتزامن مع الجمعية الألفية. وما من شك في أن هذا المؤتمر سيساعد على تقييم التقدم المحرز حتى ذلك التاريخ، وعلى زيادة مشاركة برلمانيي العالم، بوصفهم ممثلين لمصالح وثقافات وحساسيات وإيديولوجيات شديدة التباين، في بناء عالم أكثر ملاءمة لكل الأفراد.

وإذا كانت هناك أي مؤسسة تجسد فكرتنا الحديثة عن الديمقراطية، فهي البرلمان. فمجرد وجود هيئة تشريعية تمثل فيها كل قطاعات المجتمع ويمكن فيها للأقليات أن تسمع صوتها، يكفل أن تكون المعايير التي تحكم مجتمعا ما، من إملاء جميع أعضائه، ومن ثم، فمن المفهوم بصفة عامة، أن عمل البرلمان هو الدفاع عن مصالح كل عضو من أعضاء المجتمع من خلال التوصل إلى توافق في الآراء يترجم إلى أهداف وأعمال مشتركة. والبرلمان الحديث هو المرادف للحوار والتفاوض وتوافق الآراء واحترام التنوع والبحث عن أهداف مشتركة.

إن التزام البرلمانات الوطنية بالحقائق الدولية يوقظ في النفوس أعظم الآمال. فالبرلمانات تشكل أفضل الأدوات التي تستخدمها الديمقراطية لكي تنقل لكل مجتمع من مجتمعاتها الحاجة إلى أن يشارك الجميع في حسم المشاكل المشتركة. واليوم، وربما اليوم أكثر من أي وقت مضى، لا يمكن لأي شيء إنساني أن يكون غريبا علينا.

وجمهورية الأرجنتين، بوصفها عضوا في المجلس التنفيذي للاتحاد البرلماني الدولي، واحتراما لالتزاماتها، وتنفيذا لها تشارك في تقديم مشروع القرار الذي تولى عرضه وفد الهند، وتدعو كل أعضاء المنظمة إلى اعتماده بتوافق الآراء.

السيد ري (أستراليا) (تكلم بالانكليزية): يسعد استراليا أن تؤيد البند ٢٧ من جدول الأعمال. الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي يضطلعان بمسؤوليات معينة

المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي سيصبحان أداتين أكثر كفاءة بكثير لمنفعة المجتمع الدولي في الألفية القادمة، إذا ما زاد تعزيز وتوطيد التعاون بينهما.

السيد بتريليا (الأرجنتين) (تكلم بالاسبانية): يشرفني أن أخطب جمعية البرلمانيين اللامعين هذه لأعرب عن تأييد الأرجنتين لمشروع القرار المتعلق بالتعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي، والذي تولى عرضه وفد الهند.

وأغتنم هذه الفرصة أيضا لأشكر الأمين العام للأمم المتحدة، السيد كوفي عنان، والأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي، السيد أندريز جونسون، على جهودهما من أجل تعزيز وزيادة قنوات التعاون بين المؤسستين. وقد أنجز الكثير منذ التوقيع على اتفاق التعاون في تموز/يوليه ١٩٩٦. فعلى الصعيد المؤسسي، نحيط علما باتفاق التعاون بين الاتحاد البرلماني الدولي ومنظمة العمل الدولية الموقع في أيار/مايو، وكذلك مذكرة التفاهم الموقعة مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في حزيران/يونيه عام ١٩٩٩. وهذان الاتفاقان يعبران عن الالتزام المتنامي للبرلمانات بالدفاع عن مبادئ الميثاق وحماية التنمية والنهوض بها.

والأمين العام في تقريره، يسلط الضوء على العمل الحاسم الذي يضطلع به الاتحاد البرلماني الدولي في مجال نزع السلاح وتطبيق معايير القانون الإنساني على المستوى الوطني، وإنشاء المحكمة الجنائية الدولية، ومكافحة استهلاك المخدرات والاتجار غير المشروع بها، ومناهضة الجريمة المنظمة. وبغية تحقيق تقدم ملموس في هذه المجالات نحتاج بشكل متزايد إلى التعاون الدولي، ويتعين على الحكومات أن تنسق جهودها. وفي هذا الصدد، يعد التزام البرلمانات أمرا حيويا.

وينظر تقرير الأمين العام أيضا في الدور الذي يضطلع به الاتحاد البرلماني الدولي في جهود السلام المبذولة في بعض حالات الصراع مثل حالة قبرص أو الشرق الأوسط، وكذلك مشاركته في مبادرات الأمم المتحدة وأجهزتها المختلفة لتعزيز المؤسسات، والنهوض بحقوق الإنسان، وحقوق المرأة والطفل، والتنمية المستدامة والأمن الغذائي. ومن المؤكد أنها صورة تبعث على الأمل، وتدلل بوضوح على الدور الذي يضطلع به الاتحاد البرلماني الدولي، بوصفه منتدى للحوار بين

بين الاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة تضمن بأن نعمل دائما نحن البرلمانيين على تجسيد مبادئ الأمم المتحدة على الصعيد الوطني وأننا سنواصل العمل كداعمين مؤثرين في برلماننا الوطنية لعمل الأمم المتحدة وأهدافها.

السيد بينيتس سانيز (أوروغواي) (تكلم بالاسبانية): ما برح موضوع التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي هاما جدا بالنسبة لوفد أوروغواي. ومنذ ١٩٩٥ أحرز تقدم كبير عندما طلبت الجمعية العامة من الأمين العام في قرارها ١٥/٥٠ أن يتخذ الخطوات اللازمة لإبرام اتفاق بشأن التعاون بين المنظمين.

فمن ناحية، وفي إطار قانوني واضح المعالم وقع الأمين العام للأمم المتحدة، ورئيس الاتحاد البرلماني الدولي والأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي اتفاق تعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي. هذا الاتفاق الذي يقوم على أساس تعزيز التعاون الدولي وحل المشاكل ذات الطبيعة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية، يرمي إلى تعزيز احترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية. والآليات المختلفة للتعاون والتشاور من أجل تحقيق هذه الأهداف ينبغي أن تمكن، في بعض الحالات المضي بعيدا إلى اعتماد تدابير وبرامج مشتركة.

ومنذ توقيع اتفاق التعاون في تموز/يوليه ١٩٩٦ عقد عدد من الاجتماعات المشتركة، أهمها الاجتماع المتعلق بالتدابير التكميلية لتنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، الذي نظمه الاتحاد البرلماني الدولي، بالاشتراك مع الأمانة العامة للأمم المتحدة، وإدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وذلك لتحليل التدابير والأحكام الملموسة التي ينبغي أن تتخذها البرلمانات الوطنية لاستكمال وتنفيذ قرارات وتوصيات قمة كوبنهاغن.

لقد قمنا بإجراء تحليل متأن لتقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة A/54/379 ونود أن نشكره على الطريقة التي قدم بها التقرير. وفي رأينا أن التقرير يتضمن وصفا مفصلا للمبادرات التي ترمي إلى تحقيق التعاون في مجالات السلم والأمن والتنمية الاجتماعية والاقتصادية والقانون الدولي وحقوق الإنسان والديمقراطية وقضايا الجنسين والحكم الرشيد.

واضحة ومع ذلك فمعظم المسائل التي يتناولها واحدة تقريبا. فالمشاكل الدولية لا تعرف حدودا.

والأمم المتحدة أساسا هي تجمع للحكومات وعلى النقيض من ذلك فإن الاتحاد البرلماني الدولي يمثل برلمانات ويتضمن وجهات نظر الحكومات والمعارضة وأحزاب الأقلية والدور الرئيسي للأمم المتحدة يتمثل دائما في التفاوض بشأن الاتفاقيات والمعاهدات الدولية وتنفيذها. والإيقاع الذي يمكن به تناول هذه المسائل يعتمد غالبا على السرعة التي تمارس بها البرلمانات الوطنية سلطاتها. فبعض البرلمانات بطبيعة الحال يمكنها أن تلغي المعاهدات الدولية ولكن معظم البرلمانات مطالبة بالتشريع لإضفاء الفعالية على المعاهدات الدولية.

والعلاقة بين الاتفاقات الدولية والقانون المحلي معقدة دائما. وفي ظل النظر المفصل اللازم لضمان اتساق الاتفاقات الدولية مع القوانين المحلية. ليس من المدهش أن يحدث تأخير طويل، يسبب الاحباط للجميع. والصلات الوثيقة بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي يمكن أن تقلل الوقت بين الاتفاق والحل التشريعي. وحتى بعد أن يتحقق هذا كله لا يمكن لأحد أن يضمن أن الهيئة القضائية في كل بلد ستجد أن الاتفاق الدولي والحل التشريعي الوطني متسقان. وهنا يتعين البدء مرة أخرى في العملية بأسرها. وهذا ليس الوقت المناسب لانتقاد العمل القضائي ولكن في مرحلة ما ينبغي مناقشة التفسير القضائي للاتفاقات الدولية.

تميز القرن العشرون بالتنافس بين المنظمات الدولية أكثر من التعاون فيما بينها. والاتجاه الحالي صوب التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي يحدد العزم ويعد ميزة للموظفين في المنظمين. ويمكن لاستراليا أن تساعد في هذه التطورات.

ونؤكد على ضرورة الحفاظ على الصلات بين الاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة، وتعزيزها. فالإتحاد البرلماني الدولي يوفر للأمم المتحدة نافذة نطل منها على مداولات المشرعين في دولها الأعضاء، وبالمثل توفر الأمم المتحدة للمشرعين أنفسهم داخل الاتحاد البرلماني الدولي نافذة يطلعون منها على أنشطة الأمم المتحدة. وعند تناول السياسات المحلية القصيرة الأجل من السهل أن نظل على المبادئ العالمية الأوسع التي تقوم الأمم المتحدة من أجلها والتي يجب أن تشكل في نهاية المطاف أساس قوانيننا وسياساتنا. ومن ثم فإن الصلات

كما أدركت بلدان السوق المشتركة للمخروط الجنوبي أهمية حضور هيئة برلمانية في كل القضايا المتصلة بالعلاقات الدولية. وتم إنشاء اللجنة البرلمانية المشتركة في إطار هذه السوق باعتبارها الهيئة المعنية ببروتوكول أوروبريتو (منطقة الذهب الأسود) الرامي إلى إدخال ومشاركة البرلمانين في جدول الأعمال الإقليمي لسوق المخروط الجنوبي.

وأخيراً، نود أن نشكر وفد الهند على جهوده في تنسيق وتعزيز مشروع القرار المتعلق بالبند المعروض علينا. وبوسعنا أن نعلن أننا سنشترك في تقديم مشروع القرار هذا.

السيد الرميسي (مصر) (تكلم بالعربية): أرجو أن تأذنوا لي، سيادة الرئيس، بأن أقدم من خلالكم بخالص العزاء لشعب أرمينيا وحكومته على الحدث البشع الذي وقعت أنباءه هذه المساء، والذي راح ضحيته رئيس الوزراء وبعض نواب الشعب.

وأود أن أعبر عن صادق تهنئتي لكم وأنتم على رأس الجمعية العامة للأمم المتحدة، والعالم على مشارف ألفية جديدة، ينتظر منا جميعاً المزيد من العمل والجهد الصادق نحو تعاون دولي يعزز ثقافة الحوار بين جميع الدول من خلال آليات جديدة ترتفع إلى مستوى التطور الذي يشهده النظام الدولي الجديد ويحقق لشعوب العالم والمجتمع الدولي السلام والأمن والاستقرار والعدل الاجتماعي.

كما يشرفني أن أذكر بكل الفخر والاعتزاز جهود رئيس الاتحاد البرلماني السابق الدكتور أحمد فتحي سرور رئيس البرلمان المصري، والذي أكد على ضرورة تعزيز التعاون الدولي بالاستفادة بمواقع البرلمانين كممثلين لشعوبهم، يعبرون عن آمالهم وآلامهم.

أود أيضاً، أن أشكر بكل الاعتزاز والتقدير الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي والسادة معاونيه.

من هنا ياسيدي جاء دعم مصر لمشروع قرار التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي. ومن هنا أيضاً أحبيكم وأدعو لكم بالتوفيق والسداد، وكذلك للأمين العام للأمم المتحدة ولرئيس الاتحاد البرلماني الجديد. وأدعو أيضاً أن يحظى مشروع القرار بتوافق

ونحيط علماً بالأعمال التحضيرية التي يقوم بها الاتحاد لعقد مؤتمر لرؤساء البرلمانات الوطنية هنا في نيويورك باقتران مع جمعية الألفية، في الفترة من ٣٠ آب/أغسطس إلى ١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠.

وفي الوقت الذي تشك فيه قطاعات معينة من الرأي العام في بلادنا في قدرة هذه المنظمة على الوفاء بالاحترام اللازم للمبادئ المكرسة في الميثاق واستنباط ذلك الاحترام، فإننا نعتقد أنه من بالغ الأهمية لممثلي البرلمانات المنتخبة بحرية أن يشاركوا ويتعاونوا في الجهود التي ترمي إلى أن تبقى الأمم المتحدة غير بعيدة عن الشعوب أو نموذجاً نظرياً منفصلاً بل شيئاً قريباً جداً من شعوبنا حتى يمكنها الاعتماد على فهم هذه الشعوب واحترامها، وتأييدها في النهاية.

لذلك عندما يتعلق الأمر بتعزيز السلم والأمن فإننا نرى أن التحليل، من بين أمور أخرى، لموضوعات نزاع السلاح وحظر التجارب النووية والقضاء على الألغام المضادة للأفراد، تحليل إيجابي وفي هذا السياق كان يسعدنا أن يكون هناك أيضاً تحليل لأهمية رصد وتنظيم نقل النفايات المشعة بسبب الأثر الحساس لهذه الأنشطة على البيئة في بلادنا، في حالة حدوث إراقة أو حادثة بحرية في أعالي البحار. أما عند حدوث أي حادث في البحار فيمكن للتيارات البحرية أن تنشر الآثار الضارة من خلال البيئة ويمكن أن يؤثر ذلك على اقتصاد دولة أو أكثر.

وعند تحليل التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي نود بصفة خاصة أن نركز على كل ما يتصل بتعزيز الديمقراطية ودعماً.

والبرامج التي تنفذ حالياً بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ستمكننا من التمتع إلى أقصى حد ممكن بما تقدمه لنا خبراتها ومعرفتنا في إنشاء المؤسسات الديمقراطية وتحسين عملها وتوسيع نطاق تمثيلها.

لقد واصل برلمان أوروغواي، كما سيواصل باهتمام كبير البرلمان الذي سينتخب عما قريب متابعة التطورات التي تطرأ على هذه المواضيع والتقدم الذي يحرز فيها. وعلى الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، تقوم الوفود البرلمانية الأوروبية من جانبها بإيلاء أولوية لكل القضايا التي يتناولها برلمان أمريكا اللاتينية.

حكومي برلماني جاد يتسم بأقصى قدر من الشفافية والفعالية والمسؤولية.

الآراء وأن تدعمه كل مؤسسات المجتمع الدولي في عصر تتعاظم فيه التحديات والمخاطر.

رابعا، ينبغي العمل على ترشيد استخدام حق النقض وأن أي إقرار بشأن إعادة هيكلة مجلس الأمن، عددا أو تشكيلا أو توزيعا، يجب أن يخضع في كل الأوقات لحكم المادة ١٠٨ من الميثاق. وتؤكد الشعبة المصرية أيضا على أهمية دراسة مبدأ التناوب، والاتفاق على معايير بالنسبة للعضوية الدائمة المقترحة، وفي حالة تعذر التوصل إلى توافق للآراء حول توسيع العضوية الدائمة.

خامسا، تعزيز الجهود الرامية إلى تحسين أداء مؤتمر نزع السلاح باعتباره المحفل الوحيد لمفاوضات نزع السلاح المتعددة الأطراف، وإعادة النظر في جدول أعماله، وتوسيع عضويته، وإيلاء أولوية في جدول أعمال المؤتمر لقضايا عدم انتشار أسلحة التدمير الشامل وتدابير بناء الثقة والأمن وحظر التجارب النووية.

سادسا، التأكيد على أهمية مواصلة تحسين التنظيم الإداري - المالي لعمليات حفظ السلام، وتعزيز الحساب الخاص بدعم هذه العمليات، وحث الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على دفع مساهماتها في عمليات حفظ السلام. كما يتعين إيلاء أهمية خاصة لاتخاذ الإجراءات الكفيلة بحماية قوات الأمم المتحدة في هذه العمليات، خاصة في ضوء تعرضها لاعتداءات كثيرة في مناطق الصراع.

سابعا، ضرورة أن تولي الأمم المتحدة أهمية خاصة في الفترة القادمة لاستحداث آليات جديدة لإحياء ودفع الحوار بين الشمال والجنوب الذي تبنته منذ منتصف الستينات في إطار مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. وفي هذا الصدد، فإننا نؤكد على تعزيز الجهد الإنمائي لصناديق التنمية التابعة للأمم المتحدة، وتنسيق استراتيجياتها فيما يتعلق بالمساعدات المقدمة للدول النامية.

إننا ندرك أن الأمم المتحدة لا تستطيع وحدها إيجاد حلول لتلك المشاكل القائمة على المسرح الدولي، لكنها بالتعاون مع المنظمات الإقليمية يمكنها أن تحقق نوعا من اللامركزية في المسؤولية يتيح لها التصدي لكثير من هذه المنازعات، ويسمح للأمم المتحدة من ناحية أخرى بقدر

لا شك أن التطورات الجديدة التي يشهدها المجتمع الدولي قد ألقت مزيدا من الأعباء والمسؤوليات على الأمم المتحدة لكي تضطلع بدور أكثر فعالية في تعزيز السلام والأمن الدوليين. ولعل أهم التحديات التي تواجه الأمم المتحدة ترتبط بازدياد خطورة المصادر غير العسكرية لعدم الاستقرار الدولي في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية والبيئية، بالإضافة إلى اتساع دور التوتر والصراع داخل الدول وفيما بينها، واندلاع العديد من الصراعات العرقية والقبلية والطائفية، وكذلك ازدياد مخاطر انتشار أسلحة الدمار الشامل، وخاصة الأسلحة النووية، وزيادة معدلات تكديس الأسلحة التقليدية، يضاف إلى ذلك تحديات انتشار الإرهاب واتساع نطاقه كظاهرة دولية تهدد الديمقراطية وحقوق الإنسان والسلام والأمن الدوليين.

وترى الشعبة البرلمانية المصرية أن فاعلية الأمم المتحدة في مواجهة هذه التحديات تتحدد من خلال ما يلي:

أولا، ضرورة تعزيز دور الأمم المتحدة التنموي الذي يعد جوهريا في معالجة جذور وأسباب الصراعات القومية والعرقية والدينية. فمن المهام الرئيسية التي ينبغي أن تشكل جزءا لا يتجزأ من أي جهود لإعادة الاستقرار والأمن توفير المساعدات الإنسانية العاجلة وتأمين وصولها لضحايا الصراع، فضلا عن ضرورة محاكمة مجرمي الحرب.

ثانيا، تنفيذ المبادئ والمعايير التي حددتها ميثاق الأمم المتحدة بشأن حالات انتهاك السلم والأمن الدوليين على نحو يتسم بالموضوعية والعدالة، أي دون تمييز أو ازدواجية في التعامل مع الحالات المتشابهة، حيث أن تطبيق أحكام الميثاق على بعض حالات انتهاك السلم والأمن الدوليين دون حالات أخرى مشابهة يعد من أهم مواطن الضعف التي أضرت بمصداقية المنظمة الدولية في السنوات الأخيرة.

ثالثا، ضرورة قيام الجمعية العامة للأمم المتحدة باتخاذ قرارات واضحة بشأن مقترحات الإصلاح تعكس التوافق الدولي العام حول تلك المقترحات من خلال حوار

العالم، كما وصفتها، سيدي الرئيس، على نحو صحيح تماماً - والاتحاد البرلماني الدولي. وهو يستحق دعمنا بالإجماع.

وقبل أن أغادر المنصة، اسمحوا لي أن أتقدم بأحر التهاني إلى رئيسة المجلس البرلماني الدولي على انتخابها وأتمنى لها النجاح. وإنه ليشر فناً في الواقع أن تكون بيننا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): استمعنا إلى آخر متكلم في المناقشة بشأن هذا البند.

أكبر من التفرغ لمسؤولياتها في الواقع الدولي الجديد إزاء القضايا الدولية الملحة.

وختاماً، أرجو للتعاون الدولي بين الجمعية العامة للأمم المتحدة والاتحاد البرلمان الدولي كل النجاح بفضل رعايتكم له جميعاً.

السيد موشوقاس (قبرص) (تكلم بالانكليزية): قبل أن أبدأ ببيان الموجز، أود أن أعرب عن أصدق التعازي لحكومة وشعب أرمينيا في المأساة التي حلت بذلك البلد وشعبه الذي قاسى طويلاً.

ويشرفني أن أخطب الجمعية العامة بشأن البند المعنون "التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي". والبرلمانات الوطنية مراكز للديمقراطية وضامنة للحكم الرشيد في بلدانها، وهي في الساحة الدولية، من خلال الاتحاد البرلماني الدولي، تعمل على تعزيز السلم والعدالة وتمثل سنداً قوياً لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

والبرلمان القبرصي، وهو عضو في الاتحاد البرلماني الدولي، قد اضطلع وسيظل يضطلع بدور نشط في عمل المنظمة، ويشارك أعضاؤه في أعمال اللجان، وبالتالي في ترويج أهدافها النبيلة.

وقد تحرك الشعب القبرصي مراراً على إثر الإعلانات والقرارات المنصفة والمبدئية الصادرة عن الاتحاد البرلماني الدولي، تلك المنظمة التي يعتبرها القبارصة قلعة للتقدم المستنير ودار تنشئة للقيادة العالمية نحو عالم أكثر إنصافاً.

ومشروع القرار A/54/L.9 - الذي عرضه الممثل الدائم للهند، السيد شرما - والذي من بين مقدميه قبرص، يتضمن العناصر اللازمة لإقامة تعاون أوثق متعدد الجوانب بين الأمم المتحدة - أرفع البرلمان مكانة في

تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/54/L.9. هل
لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار
A/54/L.9؟

اعتمد مشروع القرار A/54/L.9 (القرار ١٢/٥٤).

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بهذا نكون قد اختتمنا
المرحلة الحالية من نظرنا في البند ٢٧ من جدول الأعمال.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/١٥.